التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011

لسنة

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الثاني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

مقدمة

لم تشهد الساحة الإسرائيلية تطورات مفصلية بارزة خلال سنة 2011، ومع ميل هذه الساحة إلى مزيد من التطرف اليميني والديني، فإنها شهدت تحسناً اقتصادياً، ومزيداً من الاهتمام بالجوانب العسكرية. وبالرغم من التعنت الإسرائيلي تجاه مسار التسوية السلمية، إلا أنه شهد حالة من القلق والإرباك بسبب التغيرات والثورات في العالم العربي، وانعكساتها المحتملة على الجانب الإسرائيلي.

يناقش هذا الفصل الأوضاع الداخلية والسكانية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية، كما يناقش العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية، والموقف الإسرائيلي من الأوضاع الداخلية الفلسطينية، كما يناقش مسار التسوية السلمية.

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

تميّز المشهد السياسي الداخلي في "إسرائيل" بكثافة الأحداث خلال سنة 2011، وإن كانت لم ترقَ إلى إحداث تغييرات أو تحولات جذرية. وكان من أبرز ما ميّز هذه السنة الحراك الحزبي وبخاصة تفكك حزب العمل Labor، ومحاولات إعادة تشكيله من جديد، إضافة إلى هبوب نسائم خفيفة لرائحة انتخابات برلمانية. وتميزت هذه السنة أيضاً بالصراعات الداخلية في أحزاب الائتلاف الحكومي، وبصراعاتٍ بين أحزاب الائتلاف بعضها مع بعض، ومع أحزاب المعارضة، وانتقادات من أحزاب المعارضة لسياسات بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة.

1. أحزاب المعارضة تنتقد حكومة نتنياهو:

وجه حزب كاديما Kadima المعارض على لسان زعيمته تسيبي ليفني انتقادات شديدة لسياسة نتنياهو فيما يتعلق بجمود المسار التفاوضي مع الفلسطينيين[1]. وقالت ليفني إن نتنياهو بتبنيه هذه السياسة يُلحق ضرراً شديداً بمصالح "إسرائيل" الأمنية، وأضافت أنه لا تتوفر لدى نتنياهو خطة أو أجندة سياسية. وبشكل عام يميل كاديما إلى اتهام نتنياهو بخضوعه لإملاءات وزير خارجيته أفيجدور ليبرمان زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" Yisrael Beitenu؛ وأن نتنياهو قد خضع لنهج كمّ الأفواه الذي يفرضه ليبرمان. وقد حاول حزب كاديما طرح مشروع تقديم موعد الانتخابات للكنيست، بذريعة إخفاق حكومة نتنياهو في تحقيق تقدم على المسار التفاوضي مع الفلسطينيين، وفشل حكومته في حلّ الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المشروع لم يتكلل بالنجاح، نتيجة وقوف أحزاب اليمين والمتدينين إلى جانب الحكومة[2].

واستمرت ليفني في اتهام نتنياهو بالتسبب بعزلة "إسرائيل"[3] في أعقاب تبنيه سياسة الجمود، ورضوخه لليبرمان المنبوذ دولياً. وفي مقابل خطوات ليفني في كسر شعبية نتنياهو وتصويره بالفاشل، سعى الأخير إلى محاولة شقّ صفوف كاديما بطرح فكرة ضمّه إلى الائتلاف الحكومي، ووُجِدت أصواتٌ داخل كاديما تؤيد هذه الخطوة، إلا أن ليفني وعدد من قيادات كاديما وضعوا حدّاً لهذه المحاولة، برفضهم الانضمام إلى الائتلاف. وهنا ازدادت حدّة التوتر داخل كاديما بين ليفني والرجل الثاني في الحزب شاؤول موفاز (الذي شغل سابقاً منصب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي). وكيلت لليفني تُهمٌ بالفساد المالي من قبل عدد من قيادات حزبها[4].

2. تفكك حزب العمل وإعادة بناء ما تبقى من أشلائه[5]:

وقع صراع داخل أروقة حزب العمل بين مؤيد للبقاء في الائتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو، وبين معارض للبقاء وداعٍ إلى الانسحاب من هذا الائتلاف. ادّعى معارضو البقاء أن الجمود في المسار السياسي التفاوضي معَ الفلسطينيين ليس لصالح "إسرائيل"، متهمين سياسة نتنياهو بسعيها إلى تكريس هذا الجمود. وأكثر من ذلك، فإن الداعين إلى ترك الائتلاف سيطر عليهم خوف شديد من أن بقاءهم سيؤدي حتماً إلى تآكل الحزب وفقدانه لما بقي له من رصيد في صفوف الإسرائيليين، وبالتالي إلى تفككه. وحسماً لهذه الحالة جاءت المبادرة من إيهود باراك، وزير الدفاع الإسرائيلي، ورئيس حزب العمل، الذي لم يعد مبالياً بانهيار الحزب، فقرر الانفصال وتشكيل قائمة جديدة باسم "عتصمؤوت" (الاستقلال) Atzmaut. وكان باراك يأمل في أن يُبادر متمردون في حزب العمل (لن ينضموا إلى مبادرته) إلى تأسيس قائمة مستقلة بهم، وهكذا يتفكك حزب العمل نهائياً[6]. وبهذه المبادرة فَقَدَ باراك زعامته لحزب العمل، ولكنه احتفظ بموقعه في الحكومة في إطار قائمة حزبية مستقلة، بينما وجد وزراء حزب العمل، الذين كانوا يطالبون بالانسحاب من الائتلاف، أنفسهم خارج الائتلاف، دون أن يُقدموا عليها بأنفسهم.

ولا بدّ من الإشارة هنا أنه كان واضحاً لباراك أن قائمته السياسية الجديدة لن يُكتب لها البقاء في الانتخابات القادمة، لذا فربما كان طريقه للانضمام إلى صفوف حزب الليكود Likud هو مسألة وقت فقط. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا النهج من التفكير والتخطيط من قِبل باراك لم يحظَ حتى كتابة هذه السطور بجواب إيجابي أو سلبي من نتنياهو، بمعنى أن نتنياهو مستمر في الحفاظ على صمته إزاء هذه الخطوة، حفاظاً منه على استقرار ائتلاف حكومته.

وفي مقابل ما قام به باراك، انطلقت في حزب العمل عملية إعادة ترميم وبناء الحزب من جديد؛ حيث أجريت انتخابات داخلية تمهيدية، أضافت للحزب عدّة آلاف من المنتسبين لصفوفه رسمياً. وانتخبت لرئاسته عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش Shelly Yachimovich التي عرفت كيفية الاستفادة من حراك الاحتجاجات الاجتماعية الذي جرى في صيف 2011، لتُظهِرَ حزبها بحلّة متجددة. نجحت يحيموفيتش في جذب آلاف من الشباب لرؤية فرصة أمل متجددة في حزب العمل[7].

وساد الاعتقاد أن ذهاب حزبي كاديما والعمل إلى الانتخابات القادمة بقائمة واحدة سيؤدي إلى دحر الليكود واليمين وعودة أحزاب المركز إلى الحكم في "إسرائيل". ولكن هذه على ما يبدو هي مجرد آمال، إذ إن اليمين، فيما لو أجريت انتخابات مبكرة، حسب الاستطلاعات في أوائل 2012، سيُحَافظ على تفوقه على المركز واليسار معاً. إذ يبدو أن المجتمع الإسرائيلي أخذ يميل بشكل متزايد نحو اليمين. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن القيادة الجديدة لحزب العمل تمكنت من وقف تدهوره والحفاظ على موقعه، ضمن أحد أكبر أربعة أحزاب في "إسرائيل" وفق استطلاعات الرأي.

3. حزب "إسرائيل بيتنا" متحكم بالائتلاف:

بيّنت تحركات قيادات هذا الحزب أنها تتحكم في الائتلاف الحكومي، وتُؤثر على المشهد السياسي الداخلي في "إسرائيل"، من خلال مجموعة من الخطوات، ومنها: طرح مجموعة قوانين للحدّ من الديموقراطية، أو حرية التعبير والتنظيم، وجعل "إسرائيل" تبدو "أكثر يهودية"، حيث وافق نتنياهو وحزبه على بعض منها. ومن أمثلة القوانين المطروحة: مراقبة تمويل الجمعيات الأهلية، وسحب المواطنة من المدانين بتهم أمنية، وتمرير قانون بجعل القدس ذات أولوية وطنية من الدرجة الأولى، وهذا يعني مزيداً من عمليات تهويد القدس، وطرد المزيد من الفلسطينيين من أهالي القدس[8]، وتشديد العقوبات على الصحفيين[9]، ومصادرة مئات آلاف الدونمات من العرب الفلسطينيين البدو في النقب لصالح مشاريع استيطانية تخطط لها "إسرائيل"[10]، وإقرار قانون منع جمع شمل للفلسطينيين.

وقد تعرّض حزب "إسرائيل بيتنا" مقابل نهجه هذا إلى موجة من الانتقادات، من قِبل حزب العمل، الذي اتهمه بأنه يجر "إسرائيل" إلى مسارات مسدودة في التفاوض مع الفلسطينيين. ولم يسلم حال هذا الحزب، بالرغم من أنه عضو في الائتلاف الحكومي، من مواجهات خفيفة أحياناً وثقيلة أحياناً أخرى مع نتنياهو أو مع حزب الليكود، مثلاً: صراعات بين نتنياهو وليبرمان في مسألة تعيين سفراء لـ"إسرائيل" في عدد من الدول، ومسألة تعيين رئيس أركان جديد خلفاً لجابي أشكنازي، وإفشال نتنياهو مشروع قانون اقترحه حزب "إسرائيل بيتنا" للتحقيق في مصادر تمويل الجمعيات الأهلية.

وقد وجهت تهم عديدة إلى ليبرمان، منها: الخداع، وانتهاك حرمة الثقة، ومضايقة أحد الشهود. وتناقلت وسائل الإعلام أنباءً عن إخفائه أموالاً وتبييضها بواسطة شركات على اسم ابنته[11]. وقد بات ملف فساده المالي والإداري ضخماً، دون تقديمه إلى النيابة، خوفاً من تفكك الحكومة. ومقابل هذه التهم والملفات لم يُقَدّم ليبرمان استقالته، بالرغم من مطالبة جهات قانونية وأطراف سياسية في "إسرائيل". ويبدو في هذا الجانب أن المجتمع الإسرائيلي لن يخرج لإسقاط ليبرمان، وبالتالي لن يخرج لإسقاط حكومة نتنياهو[12]. وبالتالي سيبقى نتنياهو يناور مع ليبرمان منعاً لسقوط حكومته، وحفاظاً على الائتلاف المعقد الذي يرأسه.

4. تحركات لبلورة خريطة حزبية جديدة تمهيداً لانتخابات قادمة:

نشرت خلال سنة 2011 سلسلة من استطلاعات الرأي حول مستقبل الخريطة الحزبية في "إسرائيل". وأشارت معظم استطلاعات الرأي أنه حتى لو خاضت أحزاب وقوائم جديدة الانتخابات البرلمانية القادمة، فإنه ليس من السهل دحر أحزاب اليمين، التي ستبقى سيدة الموقف في المشهد السياسي الداخلي في "إسرائيل".

ومع حلول زعامة جديدة لحزب العمل محل إيهود باراك، فقد جرت انتخابات جديدة أيضاً لرئاسة حزب كاديما في 2012/3/27، حيث فاز شاؤول موفاز بهذا المنصب. ويجتهد يائير لابيد Yair Lapid[13]، مقدم برامج في التلفزيون الإسرائيلي Israeli Television (وهو نفسه ابن يوسف (طومي) لابيد Yosef (Tommy) Lapid زعيم حزب شينوي Shinui، الذي اختفى عن الساحة السياسية كلياً في الانتخابات السابقة)، لتأسيس حزب جديد بقيادته، حيث يأمل أن يصعد إلى قائمة الأحزاب الكبيرة. وبدأ أرييه درعي Aryeh Deri أيضاً (وهو وزير وزعيم سابق لحزب شاس Shas، وكان قد أقصى نفسه لفترة عن المشهد السياسي، بعد قضاء محكومية في السجن بسبب فساد مالي) بالتحرك لتأسيس حزب جديد يأمل أن يحصد 6 مقاعد. وتشير استطلاعات الرأي في الفترة من كانون الأول/ ديسمبر 2011 وحتى نيسان/ أبريل 2012 إلى أن حزب الليكود سيحصل على نحو 30 مقعداً، بينما تراوحت حظوظ حزب العمل بين 16-19 مقعداً، وانخفضت حظوظ كاديما بعد انتخاب موفاز رئيساً له من 17 مقعداً إلى 13 مقعداً، أما "إسرائيل بيتنا" فيُتوقع حصوله على 13-17 مقعداً، وحزب يائير لابيد على 10-14 مقعداً، وحزب شاس على 8-9 مقاعد، وحزب ميرتس Meretz على نحو 5 مقاعد[14]. وبهذه الخريطة الحزبية لن يكون بمقدور أحزاب المركز واليسار في "إسرائيل" تشكيل حكومة جديدة. ومعنى ذلك أن انتخابات جديدة لن تأتي بالتغيير كما يأمل البعض، بالنسبة للمشهد السياسي الداخلي في "إسرائيل".

ولا شكّ في أن الخريطة الحزبية في "إسرائيل"، وكثرة الأحزاب والقوائم السياسية، تشكل أساس عدم استقرار الحكومات فيها، وسبب التلويح بصورة دائمة بتقديم موعد انتخابات الكنيست قبل انتهاء دورته (على الأقل هذا يحدث بصورة شبه مستمرة منذ ربع قرن تقريباً).

إن صورة الواقع تُشير إلى أنّ اليمين يقوى، وأن التطرف العنصري والديني باتا المأكل اليومي لقطاعات واسعة داخل المجتمع الإسرائيلي. والتطرف العنصري موجّه ضدّ العرب الفلسطينيين في "إسرائيل" حاملي الهوية والمواطنة الإسرائيلية من خلال قوانين تضييق وملاحقات قضائية، وتمييز فاضح في الميزانيات، وتعامل يومي تمييزي وعنصري. أمّا التطرف الديني فهو يتزايد داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، وقد أدى في النصف الأخير من سنة 2011 إلى توسيع حِدّة الشرخ داخل المجتمع الإسرائيلي، والقضية التي فجّرت الموقف هي إقصاء النساء في الشرائح الدينية الحريدية (المتزمتة والمتشددة). وبالرغم من اتساع الشرخ فإن حكومة نتنياهو لم تسعَ إلى توقيفه

أو معالجته جذرياً، بالرغم من موقف نتنياهو المعارض علناً لإقصاء النساء اليهوديات من الحيّز العام[15]. أما سبب حذر نتنياهو في معالجة هذا الموضوع بصورة معمّقة فهو خوفه من احتمال تفكك ائتلاف حكومته[16].

5. الاحتجاجات الاجتماعية فُقاعة في فنجان[17]:

أظهرت سنة 2011 أن الإسرائيليين غير ناضجين لإسقاط الحكم سياسياً، في الوقت الذي نجح فيه القضاء في إسقاط رئيس "دولة إسرائيل" السابق موشيه كتساف Moshe Katsav بتوجيه تهم الاغتصاب والتحرش الجنسي إليه، والحكم عليه بالسجن سبع سنوات.

انطلقت الاحتجاجات في تل أبيب من قِبل شرائح الطبقة المتوسطة والأزواج الشابة ومثقفين، وقد انحصر همُّ هؤلاء في عدم قدرتهم على دفع أجرة السكن، وارتفاع تكلفة حضانة أطفالهم، ومراوحة رواتبهم في مكانها. ولم تتجاوز الاحتجاجات الاجتماعية حدود ساحات تل أبيب وبعض المدن الإسرائيلية المركزية، ومدن وبلدات التطوير خاصة تلك المنتشرة في الأطراف، والتي تعاني من شحّ في الميزانيات، وفي مقدمتها ميزانيات التطوير. ونُصِبَت خيام وعرائش احتجاج، لكن عملية إيلات التي نفذتها المقاومة في 2011/8/18 وأدت إلى مقتل ثمانية إسرائيليين وجرح 29 آخرين، كانت كافية لإعادة مئات آلاف المحتجين إلى حظيرة الخوف على أمن "إسرائيل"[18]. لذلك، لم ترْقَ هذه الاحتجاجات إلى مستوى إحداث تغيير فعلي في المشهد الداخلي السياسي في "إسرائيل"، كما توقع كثيرون، في ظلّ أجواء ثورات العالم العربي؛ كما أنها لم ترْقَ إلى مستوى إيجاد بلبلة في الحياة الحزبية في "إسرائيل". لقد كانت مجرد فقاعة في فنجان. ونجحت حكومة نتنياهو في اجتياز هذا الاختبار، وكُتب لها البقاء والاستمرار لفترة أطول.

6. قراءة نتنياهو للمشهد السياسي الداخلي وربطه مع ما يجري في المنطقة:

بالرغم من جمود المسار التفاوضي مع الفلسطينيين، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية إلى درجات أقل في سلّم الأجندة اليومية في الشرق الأوسط، فإن نتنياهو كما يظهر قد قرأ جيداً المشهد السياسي، وما يُمكن أن يؤثر على مستقبل حكومته أولاً وعلى حزبه (الليكود) ثانياً. وفي ضوء هذه القراءة فاجأ أعضاء حزبه بدعوته إلى انتخابات تمهيدية (برايميرز) لاختيار مندوبي الحزب، ثم تشكيل قائمة الحزب للانتخابات القادمة. وفتحت خطوته هذه باب التنافس الشديد داخل الحزب، وبالتالي بدأت الساحة السياسية الداخلية الراكدة نوعاً ما في الربع الأخير من سنة 2011، تشهد حراكاً تمهيداً لـ"سقوط الحكومة" (أو إسقاط الحكومة) أو تقديم موعد الانتخابات[19].

وتتحكم عدة عوامل في تقديم الانتخابات أو تأخيرها، ومن بين هذه العوامل التي قد تساعد في مدّ عمر حكومة نتنياهو متابعة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تقديم طلب لمجلس الأمن[20] وللجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤسساتها بالاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية[21].

ثانياً: أبرز المؤشرات السكانية والاقتصادية والعسكرية:

1. المؤشرات السكانية:

بلغ عدد سكان "إسرائيل" 7.837 ملايين نسمة في نهاية سنة 2011 حسب دائرة الإحصاء المركزية Central Bureau of Statistics (CBS)، بينهم 5.901 ملايين يهودي، أي ما نسبته 75.3% من السكان؛ بينما صنفت الدائرة حوالي 325 ألفاً على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 4.1%، وهم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب. أما عدد المواطنين العرب، بما في ذلك سكان شرقي القدس والجولان، فقُدِّر بنحو 1.611 مليون، أي ما نسبته 20.6% من السكان[22]. وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (292 ألفاً تقريباً[23]) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح حوالي 1.294 مليون، أي نحو 16.5% من السكان.

ويصعب الحصول على إحصائيات رسمية محدَّثة لعدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية. غير أن يعقوب كاتس Yaakov Katz، وهو عضو كنيست وزعيم لكتلة برلمانية تمثل المستوطنين، ذكر في مطلع سنة 2011 أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية باستثناء القدس يبلغ 328 ألفاً[24]. أما دائرة تسجيل السكان الإسرائيلية فذكرت في تموز/ يوليو 2011 أن عددهم بلغ 334 ألفاً، وأن هذا العدد زاد بنحو 14 ألف مستوطن خلال 12 شهراً، بنسبة نمو تبلغ 4.3%. ووفق هذه التقديرات فإن عدد المستوطنين اليهود في الضفة مع نهاية سنة 2011 ومطلع سنة 2012 يكون قد بلغ نحو 342 ألفاً[25]؛ باستثناء شرقي القدس التي يبلغ عدد مستوطنيها اليهود نحو 200 ألف[26]، أي إن مجموع المستوطنين اليهود في الضفة الغربية يبلغ نحو 542 ألفاً.

جدول 2/1: أعداد السكان في "إسرائيل" 2005-2011[27]

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2005	6,990,700	5,313,800	1,377,100	299,800
2006	7,116,700	5,393,400	1,413,300	310,000
2007	7,243,600	5,478,200	1,450,000	315,400
2008	7,412,200	5,603,000	1,498,600	310,600
2009	7,552,000	5,703,700	1,535,600	312,700
2010	7,695,100	5,802,900	1,573,800	318,400
2011	7,837,300	5,901,000	1,611,000	325,300

أعداد السكان في "إسرائيل" لسنتي 2005 و2011

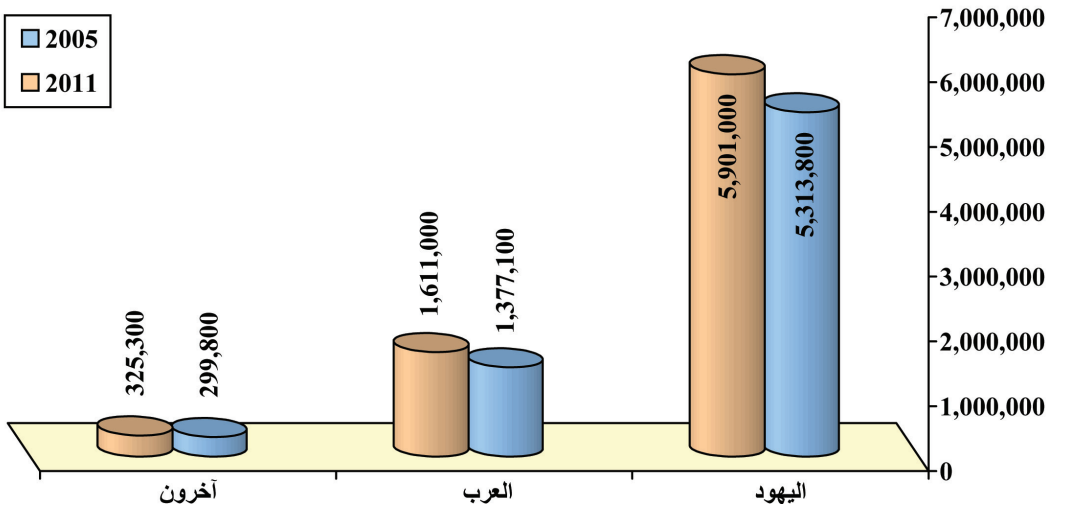

وفي سنة 2011 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 1.8%، وهو تقريباً المعدل نفسه منذ سنة 2003. وخلال سنة 2011 قدم إلى "إسرائيل" 16,892 مهاجراً، حسب دائرة الإحصاء المركزية، مقارنة بـ 16,633 سنة 2010 (انظر جدول 2/2). وما يزال معدل الهجرة العكسية من "إسرائيل" بحدود 10-15 ألف سنوياً[28].

ومن الجدير بالذكر أنه بحسب ما نقلت جريدة الدستور الأردنية فإن الإحصائيات الإسرائيلية تشير إلى أنه كان يقيم في "إسرائيل" في أوائل سنة 2011 نحو 150 ألف أجنبي بدون تصاريح، من بينهم 33 ألف متسلل معظمهم من أريتريا والسودان، ونحو 100 ألف سائح ليس لديهم تأشيرات سارية المفعول معظمهم من الاتحاد السوفييتي السابق[29]. وتشير الإحصائيات الإسرائيلية أيضاً، حسبما نقلت قدس برس، إلى أنه خلال سنة 2011 حدثت 45 ألف حالة تسلل[30]، مقارنة بـ 14 ألف حالة سنة 2010، وخمس آلاف حالة سنة 2009[31].

ويكشف جدول 2/2 مدى تراجع الهجرة اليهودية خلال الفترة 1990-2011، عند تقسيم المدة إلى فترات جزئية من خمس سنوات لكل منها. ومنه يمكن استنتاج أن عدد المهاجرين قد انخفض في السنوات الخمس الأخيرة (2007-2011) إلى نحو 13.1% من العدد الإجمالي للمهاجرين خلال الفترة 1990-1994. ويرجع سبب الانخفاض إلى أن فترة التسعينيات من القرن العشرين، شهدت هجرة يهودية واسعة إلى "إسرائيل" إثر انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا. ومع نضوب هذا المصدر، ومع استقرار الأحوال وتحسنها في تلك البلدان، تراجع معدل الهجرة إلى مستويات تقل عن عشرين ألف سنوياً.

جدول 2/2: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990-2011[32]

السنة	1994-1990	1999-1995	2000	2001	2002	2003	2004
العدد	609,322	346,997	60,192	43,580	33,567	23,268	20,893

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع الكلي
العدد	21,180	19,264	18,131	13,699	14,572	16,633	16,892	**1,262,997**

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 2001-2011

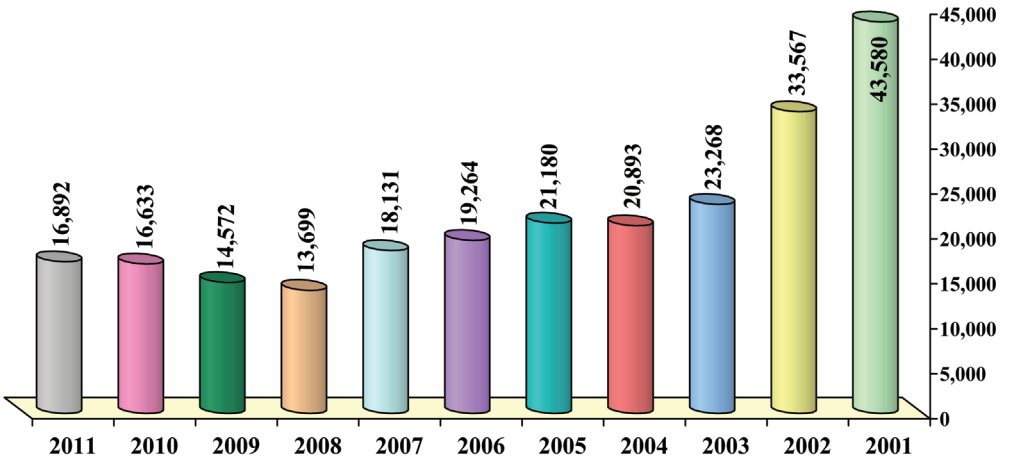

أما بالنسبة لأعداد اليهود في العالم، فتشير أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية سنة 2010 بأن عددهم يبلغ نحو 13.508 مليون نسمة. ويبلغ عدد اليهود في الولايات المتحدة نحو 5.275 ملايين، وفي فرنسا 482 ألفاً، وفي كندا 375 ألفاً، وفي بريطانيا 291 ألفاً، وفي روسيا 199 ألفاً، وفي الأرجنتين 182 ألفاً، وفي ألمانيا 119 ألفاً، وفي أستراليا 108 آلاف يهودي. ويعاني اليهود بشكل عام من ضعف شديد في الزيادة السكانية، إذ كان يبلغ عددهم 12.63 مليون نسمة، أي أن زيادتهم السكانية خلال أربعين عاماً بلغت 6.95%، وبمعدل سنوي يبلغ نحو 0.17%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسب الزواج المختلط، وقلة المواليد، والذوبان في المجتمعات الأخرى. ولذلك لا يتوقع أن تحدث زيادة ذات معنى في عدد اليهود خلال سنتي 2011 و2012.

جدول 2/3: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2010[33]

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	روسيا	الأرجنتين	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد (بالألف نسمة)	5,803	5,275	482	375	291	199	182	119	108	674	**13,508**
النسبة (%)	42.9	39.1	3.6	2.8	2.2	1.5	1.3	0.9	0.8	4.9	**100**

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2010 (%)

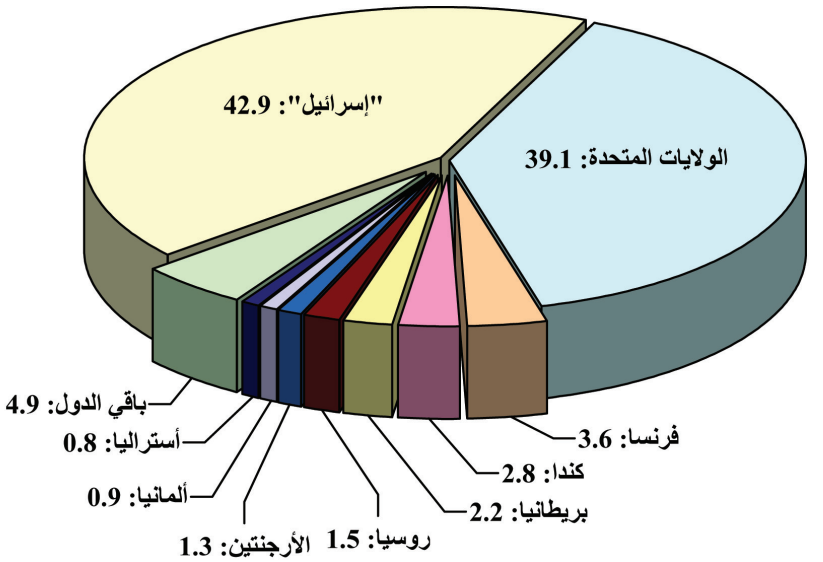

وما زال أبناء فلسطين المحتلة 1948 يعانون من سياسات التمييز العنصري الإسرائيلي، وأشار تقرير حول العنصرية في "إسرائيل" أن الكنيست الإسرائيلي استمر خلال سنة 2011 بمناقشة 24 اقتراحاً لقوانين تمييزية[34]. وبيَّن استطلاع إسرائيلي للرأي، أجراه مركز جوتمان Guttman Center التابع للمعهد الإسرائيلي للديموقراطية Israel Democracy Institute، لصالح صندوق آفي حاي AVI CHAI Foundation في سنة 2009، ونُشرت نتائجه في أوائل سنة 2012 أن 70% من الإسرائيليين يعتقدون أن اليهود هم "شعب الله المختار"، ورأى 61% من الإسرائيليين أن الحياة العامة يجب أن تدار بموجب التقاليد الدينية اليهودية. والطريف أن 65% من اليهود الإسرائيليين، بحسب استطلاع المعهد نفسه، يؤمنون بأن التوراة والوصايا العشر منزلة من الله، بمعنى أن الذين يؤمنون بأن اليهود هم "شعب الله المختار" أكثر من أولئك الذين يؤمنون بالدين اليهودي ذاته[35]!!

2. المؤشرات الاقتصادية:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) 242.92 مليار دولار في سنة 2011، مقارنة بـ 217.79 مليار دولار في سنة 2010[36]. ومن الجدير بالذكر أن سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي قد زاد في الفترة 2005-2011 بنحو 20% حسبما تشير تقارير بنك "إسرائيل" المركزي Bank of Israel، وهو ما يشير إلى نمو الاقتصاد الإسرائيلي وتحسن أدائه[37].

جدول 2/4: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2005-2011 حسب الأسعار الجارية[38]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2005	601,208	133,965	4.4878
2006	648,228	145,457	4.4565
2007	686,512	167,112	4.1081
2008	723,562	201,673	3.5878
2009	766,273	194,851	3.9326
2010	813,021	217,793	3.733
2011	869,199	242,922	3.5781

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2005-2011 (بالمليون دولار)

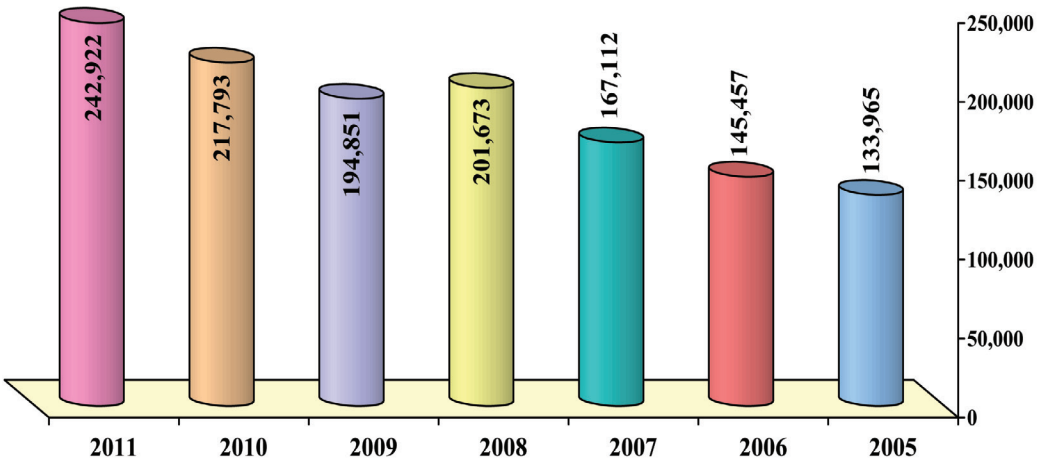

وحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي (معدل الناتج المحلي للفرد الواحد) قد ارتفع إلى 111,963 شيكل (31,291 دولار) سنة 2011، بعد أن كان 106,669 شيكل (28,575 دولار) سنة 2010.

جدول 2/5: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2005-2011 حسب الأسعار الجارية[39]

السنة	معدل دخل الفرد (بالشيكل)	معدل دخل الفرد (بالدولار)
2005	86,366	19,245
2006	91,449	20,520
2007	95,105	23,151
2008	98,429	27,434
2009	102,414	26,042
2010	106,669	28,575
2011	111,963	31,291

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2005-2011 (بالدولار)

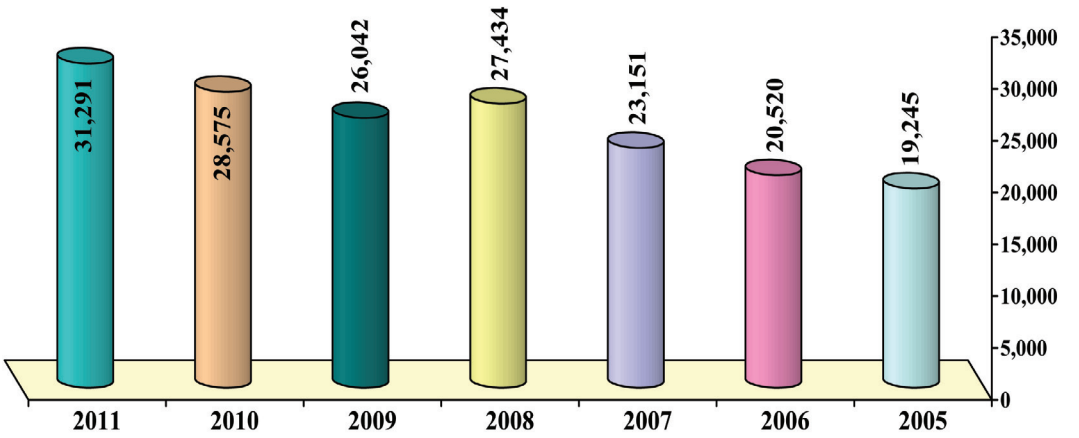

بلغت المصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية لسنة 2011 حوالي 271.191 مليار شيكل (75.792 مليار دولار)، بينما بلغت إيراداتها العامة للسنة نفسها حوالي 251.314 مليار شيكل (70.237 مليار دولار)، وبنسبة عجز في الموازنة مقدارها 7.9%؛ أي بنسبة 2.3% من الناتج المحلي[40].

وبلغت الصادرات الإسرائيلية لسنة 2011 ما مجموعه 67.26 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 58.42 مليار دولار سنة 2010، أي بزيادة مقدارها 15.1%. أما الواردات لسنة 2011 فبلغت 73.54 مليار دولار، مقارنة بما مجموعه 59.2 مليار دولار سنة 2010، أي بزيادة مقدارها 24.2%؛ مع العلم أن هذه الإحصائيات لا تتضمن التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً. ويعكس هذا الأداء توسعاً نسبياً كبيراً في نشاط الاقتصاد الإسرائيلي، وإن كانت "إسرائيل" لم تتغلب بعد على عجزها التجاري (انظر جدول 2/6).

جدول 2/6: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2008-2011 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)[41]

السنة	2008	2009	2010	2011
الصادرات	61,339.1	47,935.5	58,415.9	67,261.1
الواردات	65,173.2	47,368.2	59,199.4	73,536.2

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2008-2011 (بالمليون دولار)

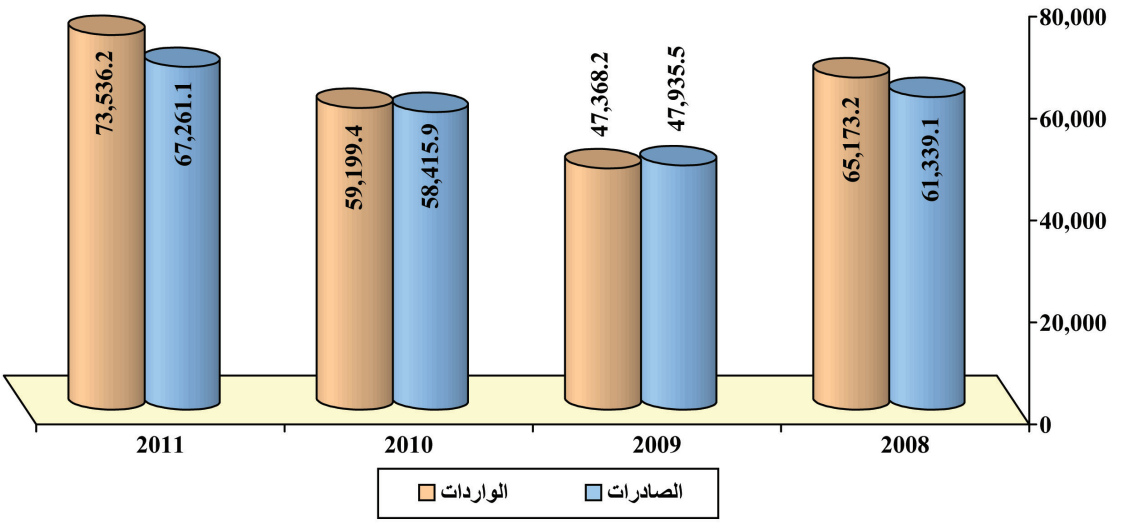

تصدرت السلع الصناعية قائمة الصادرات الإسرائيلية في سنة 2011؛ حيث بلغت نسبتها 78.5% من مجمل هذه الصادرات، وهي نسبة سجلت تراجعاً طفيفاً مقارنة بسنة 2010، حيث بلغت 79.8%. أما صادرات الماس والسلع الزراعية فبلغت نسبتها 19.1% و2.3% على التوالي من مجمل الصادرات. ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا technological intensity، فإن صناعات التكنولوجيا العالية شكلت في سنة 2011 ما نسبته 47.2% من مجمل هذه الصادارات مقارنة بما نسبته 49.5% في سنة 2010. أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الوردات في سنة 2011؛ حيث بلغت نسبتها 36.3% من مجمل هذه الواردات. بينما بلغت نسبة السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية 16.9% و13.8% على التوالي[42].

جدول 2/7: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2010-2011 (بالمليون دولار)[43]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس		أخرى	المجموع
			المصقول	الخام		
2010	1,326.8	40,607.1	5,871.9	3,063.8	9	**50,878.6**
2011	1,352.7	45,206.9	7,488.6	3,534.7	8.1	**57,591**

جدول 2/8: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2010-2011 (بالمليون دولار)[44]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2010	8,689.9	22,687.2	8,525.8	10,447.9	7,999.3	354.4	**58,704.5**
2011	10,039.8	26,405.6	12,313	13,638.2	10,156.5	193.7	**72,746.8**

وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2011 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة حوالي 19.36 مليار دولار، أي ما يمثل نحو 28.8% من مجمل الصادرات الإسرائيلية. أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت سنة 2011 حوالي 8.71 مليارات دولار، أي نحو 11.8% من مجمل الواردات الإسرائيلية. وتعوِّض "إسرائيل" إلى حدٍّ كبير عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 10.66 مليارات دولار، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعد دعماً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي[45].

واستعادت بلجيكا موقعها كثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها حوالي 3.75 مليارات دولار، والواردات الإسرائيلية منها 4.47 مليارات دولار، ويعود ذلك إلى تجارة الماس والمعادن الثمينة التي تضع بلجيكا عادة في هذا الموقع المتقدم. وتراجعت الصين إلى المركز الثالث بفارق ضئيل عن بلجيكا، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها حوالي 2.71 مليار دولار، والواردات الإسرائيلية منها 5.45 مليارات دولار. ثمّ يليها هونج كونج حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها حوالي 5.33 مليارات دولار، والواردات الإسرائيلية منها 1.86 مليار دولار. ويبدو أن ارتفاع الصادرات الإسرائيلية إلى هونج كونج يرجع إلى كون الأخيرة مركزاً لإعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى مختلف أنحاء العالم؛ وبالرغم من ذلك فلا يعني ذكر هونج كونج في الإحصاءات الإسرائيلية كمقصد للصادرات أن البضائع الإسرائيلية تذهب إليها بالفعل ثم يُعاد تصديرها، وإنما قد تعبر، عبر قبرص أو أي محطة ترانزيت أخرى. وتراجعت ألمانيا لتحتل موقع خامس أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 1.94 مليار دولار، والواردات الإسرائيلية منها 4.57 مليارات دولار[46].

وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2011 هي بريطانيا (3.38 مليارات دولار)، والهند (3 مليارات دولار)، وهولندا (2.13 مليار دولار)، وتركيا، وفرنسا، وسويسرا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2011، فهي سويسرا (3.97 مليارات دولار)، وإيطاليا (3.06 مليار دولار)، وبريطانيا (2.78 مليار دولار)، وهولندا، واليابان، وتركيا، والهند[47].

والجدول التالي يشير إلى حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة خلال الفترة 2010-2011، مع العلم أنه لا يتضمن التجارة مع مناطق السلطة الفلسطينية التي بلغ مجموع الصادرات الإسرائيلية إليها 3,093 مليون دولار ومجموع الواردات الإسرائيلية منها 491 مليون دولار بحسب الأرقام الإسرائيلية لسنة 2010[48].

جدول 2/9: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2010-2011 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)[49]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2011	2010	2011	2010	2011	2010
الولايات المتحدة	28,069.6	25,189.2	19,362.9	18,488.2	8,706.7	6,701
بلجيكا	8,217.3	6,693.2	3,752.3	3,116.8	4,465	3,576.4
الصين	8,157	6,783.6	2,706.5	2,046.8	5,450.5	4,736.8
هونج كونج	7,189.8	5,313.8	5,333.6	3,915.2	1,856.2	1,398.6
ألمانيا	6,506.6	5,380.2	1,940.1	1,701.4	4,566.5	3,678.8
بريطانيا	6,154.7	4,514.5	3,378	2,268.1	2,776.7	2,246.4
سويسرا	5,407	4,267.7	1,436.8	1,047.5	3,970.2	3,220.2
الهند	5,153	4,736	2,998.5	2,890.4	2,154.5	1,845.6
هولندا	4,889.2	3,920.1	2,127.7	1,818	2,761.5	2,102.1
إيطاليا	4,428.3	3,679	1,372.4	1,253.2	3,055.9	2,425.8
تركيا	4,021.8	3,110.8	1,850.7	1,310.7	2,171.1	1,800.1
اليابان	3,294.9	2,436.8	892.8	657.2	2,402.1	1,779.6
فرنسا	3,163.1	2,783.7	1,537.6	1,266.5	1,625.5	1,517.2
كوريا الجنوبية	2,326.6	1,951	718.9	850.3	1,607.7	1,100.7
إسبانيا	2,168.8	2,007.2	985.4	1,031.8	1,183.4	975.4
روسيا	1,980.4	1,602.8	927.5	818.2	1,052.9	784.6
البرازيل	1,123.3	1,193.6	893.2	934.8	230.1	258.8
بلدان أخرى	38,545.9	32,052.1	15,046.2	13,000.8	23,499.7	19,051.3
المجموع العام	**140,797.3**	**117,615.3**	**67,261.1**	**58,415.9**	**73,536.2**	**59,199.4**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2011 (بالمليون دولار)

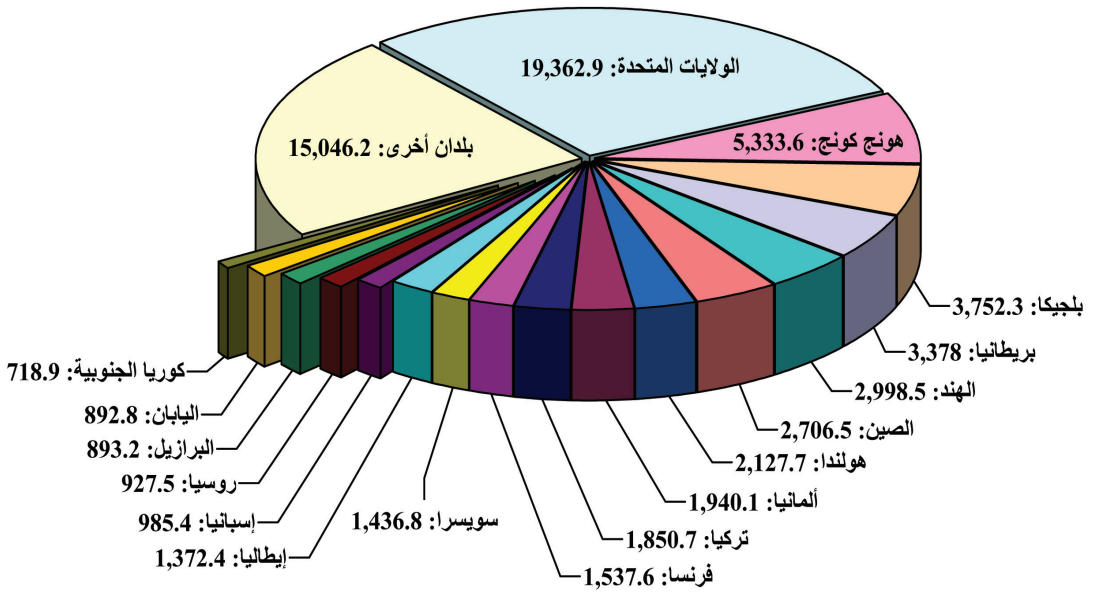

الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2011 (بالمليون دولار)

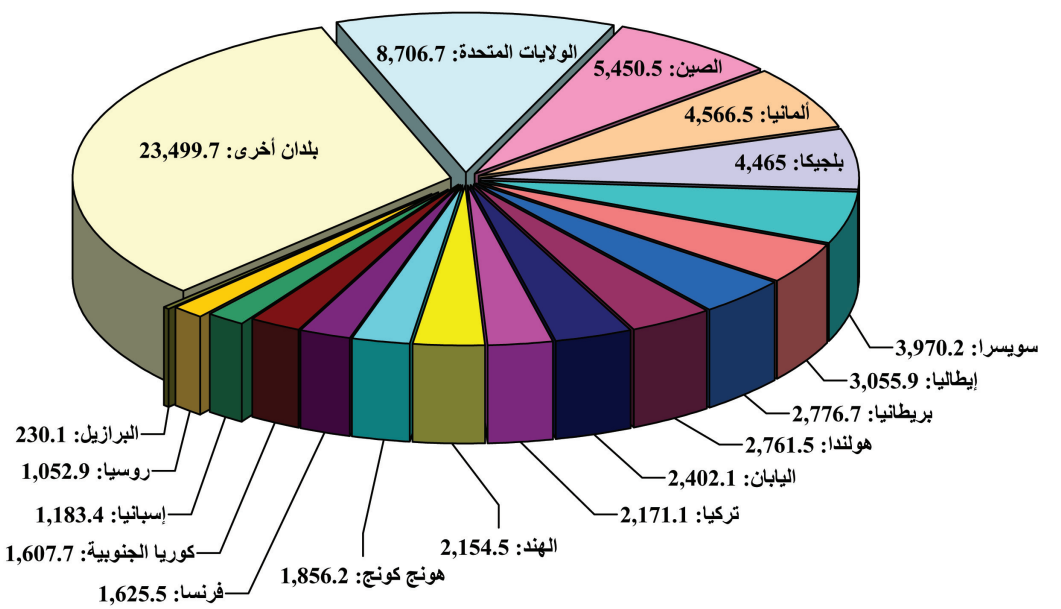

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2011 ما مجموعه 3.029 مليار دولار من بينها ثلاثة مليارات دولار على شكل منحة عسكرية؛ مقارنة بـ 2.804 مليار دولار من بينها 2.775 مليار دولار منحة عسكرية في سنة 2010. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949-2011 ما مجموعه 112.031 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمة أبحاث الكونجرس Congressional Research Services (CRS) (انظر جدول 2/10).

وخلال سنة 2011 قرر الكونجرس الأمريكي تقديم دعم إضافي بقيمة 415.115 مليون دولار للمساعدة في بناء نظام الدفاع الصاروخي. وبذلك يصبح مجموع المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 3.444 مليارات دولار خلال سنة 2011[50].

أما في سنة 2012 فقد بلغت قيمة المساعدات التي أقرها الكونجرس 3.095 مليارات دولار من بينها 3.075 مليارات دولار أُقرت كمنحة عسكرية؛ هذا بالإضافة إلى 235.7 مليون دولار تمّ إقرارها دعماً لنظام الدفاع الصاروخي. وبذلك يكون مجموع الدعم الأمريكي لـ"إسرائيل" 3.331 مليارات دولار[51].

جدول 2/10: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949-2011 (بالمليون دولار)[52]

الفترة	1958-1949	1968-1959	1978-1969	1988-1979	1998-1989
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9

الفترة	2008-1999	2009	2010	2011	المجموع
مجموع المساعدات	29,374.7	2,583.9	2,803.8	3,029.2	**112,031.3**

المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949-2011 (بالمليون دولار)

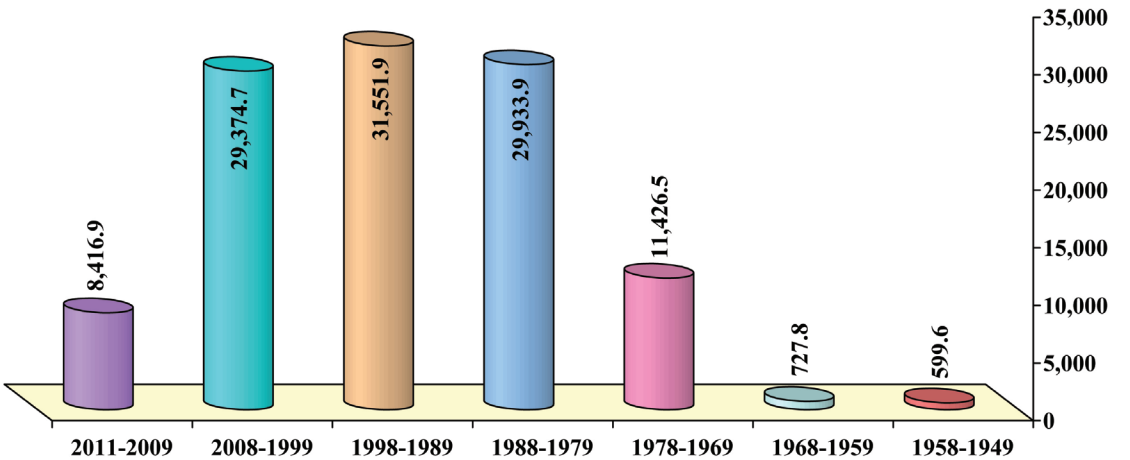

وبالرغم من الأداء المتحسن للاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنه عانى من عدد من الاختلالات والمشاكل خلال سنة 2011، كان منها تعثُّر تزويد مصر لـ"إسرائيل" بالغاز الرخيص، خصوصاً بعد الثورة المصرية، وتعرض أنابيب الغاز المصرية إلى أكثر من عشر عمليات تفجير وتعطيل، وسط مطالبات شعبية مصرية ضاغطة بتوقيف ضخّ الغاز لـ"إسرائيل" أو إعادة النظر في الاتفاقية، بهدف الوصول إلى عقود تجارية "عادلة". وقد صرح إيلي جليكمان Eli Glickman مدير عام شركة الكهرباء الإسرائيلية Israel Electric Corporation بأن عدم تزويد مصر لـ"إسرائيل" بكميات الغاز المتفق عليها سنة 2011، سيرفع سقف المدفوعات الإسرائيلية بنحو 4.3 مليارات شيكل (نحو مليار دولار)، وأن ذلك قد يؤدي إلى رفع أسعار الكهرباء في "إسرائيل" بنحو 15-30%[53]. وقد اضطرت شركة مصافي النفط "بزان" (Oil Refineries Ltd. (Bazan لتوقيع عقد للحصول على الغاز الطبيعي بأسعار مرتفعة قياساً بأسعار الغاز المصري لتعويض النقص الحاصل في السوق[54].

وقد انعكست مظاهر الخلل في الاقتصاد الإسرائيلي على تآكل الطبقة المتوسطة، وخروج مئات الآلاف من الإسرائيليين في صيف 2011 في مظاهرات ضدّ الغلاء والضرائب مطالبين بتحسين أوضاعهم. وفي الوقت نفسه فقد ازداد عدد الأثرياء في "إسرائيل"؛ فحسب قائمة أعدتها شركة ميريل لينش الأمريكية Merrill Lynch فإن عدد المليونيرات الإسرائيليين في سنة 2010 بلغ 11 ألفاً[55]. كما كشف تقرير مؤسسة التأمين الوطني بـ"إسرائيل" National Insurance Institute of Israel لسنة 2010 أن نحو 20% من الأسر الإسرائيلية تعيش تحت خط الفقر[56].

ومن جهة أخرى، فإن اكتشاف حقول الغاز قبالة السواحل الشمالية لـ"إسرائيل" سيحل إلى حدٍّ كبير احتياجاتها من الطاقة، حيث سيبدأ الإنتاج من حقل "تمار" في سنة 2013 بكميات تكفي "إسرائيل" طوال 15-20 سنة مقبلة[57].

3. المؤشرات العسكرية:

ألقت الأحداث والتغيرات والثورات التي تجري منذ مطلع سنة 2011 في العالم العربي بظلالها على السلوك العسكري والأمني الإسرائيلي. إذ إن التغيرات إذا ما استمرت في الاتجاه بشكل إيجابي، يعكس إرادة الشعوب، وينشىء أنظمة ديموقراطية حرة، ويتيح للتيارات الإسلامية، مثل غيرها، أن تقود أو تشارك في قيادة بلدانها؛ فإن هذه التغيرات ستؤدي موضوعياً من الناحية الاستراتيجية إلى إنشاء بيئات حاضنة للمقاومة وأكثر قوة في مواجهة العدوان الإسرائيلي، كما قد تؤثر في المدى البعيد على المعادلة التي نشأت واستمرت على أساسها "إسرائيل"، وهي ضعف ما حولها وتمزقه وتخلفه، وهو ما يعني فرض معادلة جديدة للصراع قائمة على أساس قدرة الفضاء الاستراتيجي المحيط بـ"إسرائيل" على التطور وامتلاك عناصر القوة، والدخول في مشاريع تكامل ووحدة، ربما تسهم في قلب موازين الصراع لصالح العرب والمسلمين.

كان القلق والارتباك واضحاً على السلوك الإسرائيلي عندما بدأت الثورات العربية، ووصف قادة إسرائيليون ما حدث بأنه "تسونامي سياسي" حسب ما ذكر وزير الدفاع إيهود باراك[58]، بينما وصف شاؤول موفاز رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكنيست بأنه "إنذار استراتيجي لإسرائيل"[59]، كما وصفه الوزير موشيه يعلون Moshe Ya'alon بأنه "زلزال تاريخي"[60]. ولذلك تحدث قادة عسكريون إسرائيليون أن الجيش سوف يجري تغييرات على عقيدته العسكرية، بحيث يبدأ الاستعداد لاحتمال دخول "إسرائيل" في حرب شاملة مع أكثر من دولة عربية. وأجرى الجيش الإسرائيلي عمليات لتقدير الموقف خصوصاً في ضوء التغيرات في الدول ذات الحدود المشتركة مع "إسرائيل"، وخصوصاً مصر، التي ظهرت فيها احتمالات حقيقية لقيام سلطة معادية لـ"إسرائيل"[61].

وقد دفع ذلك إيهود باراك للقول إن "إسرائيل" قد تطلب زيادة في المساعدات العسكرية والأمنية من الولايات المتحدة بعشرين مليار دولار خلال السنوات المقبلة للتعامل مع الأحداث المتلاحقة في العالم العربي[62]. كما طلبت وزارة الدفاع زيادة في ميزانيتها المعتمدة لسنة 2011 بنحو خمسة مليارات شيكل (نحو 1.4 مليار دولار)[63]. وتجب ملاحظة أن الميزانية العسكرية الإسرائيلية المقرَّة أصلاً لسنة 2011 كانت 53.5 مليار شيكل (نحو 14.95 مليار دولار)[64]، بينما بلغت الميزانية العسكرية المقرة أصلاً لسنة 2012 نحو 60 مليار شيكل (نحو 15.9 مليار دولار)[65].

جدول 2/11: الموازنة العسكرية الإسرائيلية 2005-2012 حسب الأسعار الجارية[66]

السنة	الموازنة (بالمليون شيكل)	الموازنة (بالمليون دولار)
2005	45,739	10,192
2006	49,546	11,118
2007	49,202	11,977
2008	49,632	13,834
2009	48,921	12,440
2010	50,921	13,641
2011	53,502	14,953
2012	60,000	15,944

الموازنة العسكرية الإسرائيلية 2005-2012 (بالمليون دولار)

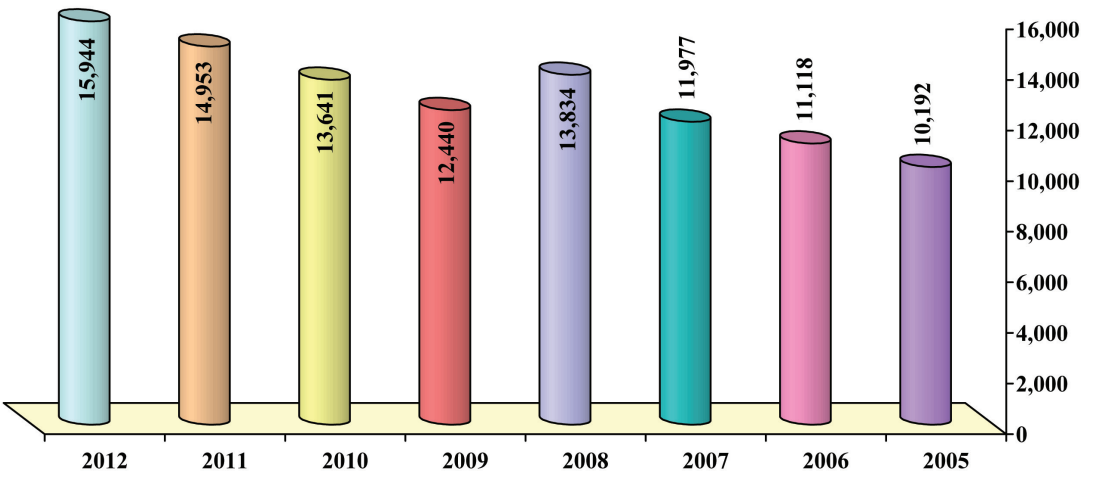

ويشكل التعرف على الميزانية العسكرية الإسرائيلية الحقيقية إحدى المعضلات التي تواجه الباحثين عادة. ففضلاً عن الميزانية السنوية المعتمدة التي تقدر بنحو 15 مليار دولار، فإن زيادة قد تجري خلال السنة على بنود الميزانية لأسباب مختلفة، وهناك بنود عسكرية مبثوثة في ميزانيات وزارات الدولة ومؤسساتها كتلك المتعلقة بالاحتلال والاستيطان. وكما أشرنا سابقاً، فإن "إسرائيل" تلقت معونة عسكرية أمريكية سنة 2011 بقيمة 3.415 مليار دولار؛ كما تتوقع مساعدة عسكرية أمريكية خلال سنة 2012 بقيمة 3.311 مليار دولار[67].

وخلال سنة 2011 أعادت الحكومة الإسرائيلية تفعيل خطة نقل قواعد للجيش الإسرائيلي إلى النقب، والمؤجلة منذ سنة 2005، وأقرت ميزانية في 2011/4/17 بقيمة 19 مليار شيكل (حوالي 5.6 مليار دولار). وسيتم إنشاء مدينة تدريب عملاقة في النقب، وسيخدم فيها نحو 11 ألف عسكري إسرائيلي، اعتباراً من أواخر سنة 2013. وسيتم إخلاء قواعد عسكرية رئيسية خصوصاً من وسط "إسرائيل"، وأهمها قواعد تسريفين (الصرفند) Zrifin وتل هاشومير Tel Hashomer ورامات غان Ramat Gan؛ بحيث يتم استكمال العمل بحلول سنة 2018. وقد قُدّرت تكاليف إنشاء مدينة التدريب الإجمالية بنحو 10 مليارات شيكل (حوالي 2.9 مليار دولار)[68].

وقد كشفت القناة العبرية العاشرة التابعة للتلفزيون الإسرائيلي Channel 10 عن تفاصيل الخطة الخمسية الجديدة للجيش الإسرائيلي التي يطلق عليها "حلميش" Halamish والتي ستحل محل خطة تيفن Tefen التي ينتهي العمل بها مع نهاية سنة 2012. وتتحدث الخطة عن تطوير الجيش الإسرائيلي في ضوء التهديدات التي تواجه "إسرائيل". وهي تأخذ في الاعتبار التغيرات الحاصلة في المنطقة، وخصوصاً في مصر، وانعكاس ذلك على الجيش الإسرائيلي وبنيته. والخطة

تضع في الاعتبار أنها ستواجه تهديدات من إيران وسورية وحماس وحزب الله. ويظهر أن الخطة تركز على أنظمة الدفاع الجوية والأنظمة المضادة للصواريخ، وتطوير قدرات كتائب المشاة، ومواجهة هجمات الانترنت للبنى التحتية العسكرية[69].

وفي الفترة 19-2011/6/23 نفذت "إسرائيل" أكبر مناورات في تاريخها تحت اسم "نقطة تحول 5" أو Turning Point 5؛ وهي مناورات شاملة مبنية على فرضية تعرض "إسرائيل" لحرب شاملة من إيران وسورية وحماس من قطاع غزة وحزب الله من لبنان، وحتى من فلسطينيي 1948، وتستهدف تدريب "الشعب" للتعامل مع أحلك الظروف. وكان هناك حديث في أوساط السياسيين والعسكريين أن "إسرائيل" تواجه أخطاراً كبيرة، وإن لم تكن أخطاراً وجودية. وبالرغم من حديث وزير الأمن الداخلي متان فلنائي عن "نجاح باهر" للمناورات، إلا أن محلل الشؤون العسكرية في القناة العبرية الأولى التابعة للتلفزيون الإسرائيلي Channel 1، تحدث عن مشاعر الخيبة لدى القائمين على المناورة من عدم مبالاة الجمهور الإسرائيلي حيث لم يستجب أكثر من 15% للذهاب إلى الملاجئ عندما أطلقت صفارات الإنذار، بينما كان من المؤمل ذهاب نحو 50% منهم للملاجئ[70].

وقد حرص القادة الإسرائيليون على طمأنة الجمهور الإسرائيلي القلق من التغيرات التي يشاهدها من حوله في البلاد العربية، فقال نتنياهو إن "إسرائيل" هي أقوى من أي وقت مضى. وقال يائير جولان Yair Golan قائد الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي إن ما تعرضت له "إسرائيل" طوال حرب تموز/ يوليو 2006 مع لبنان كان تسعين طناً من المتفجرات، بينما تعرضت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية لقصف بزنة 206 أطنان كل يوم ولمدة تسعة أسابيع؛ وأن ما ستتعرض له "إسرائيل" من قصف، في حال دخلت في حرب شاملة، من إيران وسورية وحزب الله وحماس سيكون بزنة 1,000-2,000 طن متفجرات طيلة شهر كامل (نحو 33-66 طن يومياً). والمقصود أن "إسرائيل" ستتضرر كثيراً ولكنها لن تُدمّر، حسب رأيه[71]. وقد قال وزير الدفاع إيهود باراك إنه إذا حدثت حرب مقبلة فسيسقط على "إسرائيل" حوالي خمسين طناً من المتفجرات المتناثرة يومياً، بينما بإمكان "إسرائيل" أن تطلق نحو 1,500 طن من المتفجرات بالغة الدقة يومياً[72].

كان من الواضح أن "إسرائيل" تركز على نشر منظومات الحماية الصاروخية، لتكون مع حلول سنة 2015 قد استكملت أكبر منظومة حماية صاروخية من نوعها في العالم؛ بحيث تغطي كافة الأجواء الإسرائيلية من أي هجوم بالصواريخ والقاذفات، وسيتم صرف 2-2.3 مليار دولار لتمويلها. وتتضمن الخطة الإسرائيلية توفير صواريخ حيتس (السهم) 3 أو Hetz (Arrow) 3 المضادة للصواريخ الباليستية بعيدة المدى، ونشر صواريخ حيتس، التي تعمل على هوامش الغلاف الجوي، ونشر منظومة الاعتراض "عصا سحرية" Magic Wand التي تواجه القاذفات الصاروخية الثقيلة مثل "إم-6" السورية، وصواريخ فجر Fajr Rockets الإيرانية، والصواريخ الجوالة

Cruise missile؛ كما تتضمن الخطة نشر منظومة القبة الحديدية Iron Dome القادرة على اعتراض الصواريخ قصيرة المدى. وسيتم تزويد هذه الدفاعات بسلسلة من الرادارات من طراز أورين يروك Oren Yarok، وأورين أدير Oren Adir التي تخدم منظومة حيتس، ورادار إكس X-Band Radar بعيد المدى الذي نصبه الأمريكان في النقب. وسترتبط هذه المنظومات والرادارات بالأقمار الصناعية الأمريكية والإسرائيلية[73].

وكانت الولايات المتحدة قد أقرت سنة 2011، بالإضافة إلى دعمها السنوي المعتاد، مبلغ 205 ملايين دولار لدعم مشروع القبة الحديدية، ونحو 58.955 مليون دولار لدعم مشروع حيتس 3، ومبلغ 66.427 مليون دولار لدعم مشروع حيتس 2، ومبلغ 84.722 مليون دولار لدعم مشروع مقلاع داود David's Sling؛ بما مجموعه 415.115 مليون دولار. كما أقرت الولايات المتحدة في ميزانية سنة 2012 دعماً إضافياً، فوق دعمها المعتاد، مقداره 235.7 مليون دولار موزعة على نحو 66.22 مليون دولار لدعم مشروع حيتس 3، ونحو 58.955 مليون دولار لدعم مشروع حيتس 2، ونحو 110.525 مليون دولار لدعم مشروع مقلاع داود[74]. أي أن الولايات المتحدة دخلت كشريك استراتيجي في تطوير أكبر منظومة حماية صاروخية لبلدٍ في العالم.

وقد قامت "إسرائيل" بوضع وحدة من منظومة القبة الحديدية قرب الحدود مع غزة في 2011/3/27[75]، ووضعت وحدة أخرى في المنطقة نفسها في أوائل حزيران/ يونيو 2011[76]، كما وضعت وحدة ثالثة قرب حيفا في أواخر الشهر نفسه[77]. وتحتاج "إسرائيل" لنحو 15 وحدة من منظومة القبة الحديدية لاستكمال تجهيزاتها الدفاعية تجاه قطاع غزة وتجاه حدودها الشمالية مع لبنان[78].

ويظهر أن أداء القبة الحديدية خلال سنة 2011 لم يكن مشجعاً، بالرغم من أن إيهود باراك قال إن "من شأنها أن تغيّر وجه الحروب القادمة"، وإنها إنجاز تكنولوجي إسرائيلي "منقطع النظير"[79]. غير أن قائد الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي يائير جولان، ورئيس هيئة أركان المنطقة الجنوبية السابق تسفي فوغل Tzvi Fogel قلّلا من الآمال المعقودة على القبة الحديدية[80]. وتضاربت التصريحات الإسرائيلية حول تقييم أدائها فذكرت أوساط عسكرية أن أداءها حقق نجاحاً بنسبة 75% خلال فترات التصعيد الثلاث مع قطاع غزة في سنة 2011، وذلك عند استخدام صواريخ تامير Tamir، التي قالت إنها نجحت في 33 عملية من أصل 44 عملية اعتراض[81]!! غير أن المصادر الإسرائيلية اعترفت بصعوبة التعامل مع قذائف الهاون Mortar Shell والصواريخ الفلسطينية محلية الصنع؛ فحسب تقرير نشرته وزارة الخارجية الإسرائيلية، فإن المقاومة الفلسطينية أطلقت 65 صاروخاً و67 قذيفة هاون في الفترة 7-2011/4/10، حيث نجحت منظومة القبة الحديدية في اعتراض 8 منها فقط. وأشار التقرير نفسه إلى أن القبة الحديدية نجحت في

اعتراض صاروخ واحد فقط (من نوع غراد Grad) من أصل 18 صاروخاً و11 قذيفة هاون أُطلقت في الفترة 8-2011/12/10[82]. وقد اضطر الجيش الإسرائيلي للاعتراف بوجود مشاكل فنية تؤدي إلى عدم قدرة منظومة القبة الحديدية أداء المهام المتوقعة بشكل كامل[83].

ولا تقف مشاكل القبة الحديدية عند نقص كفاءتها، وإنما في تكلفتها العالية مقارنة بصواريخ المقاومة؛ فبينما تكلف المنظومة الواحدة نحو ستين مليون دولار، وتكلف عملية الاعتراض الواحدة على الصاروخ نحو أربعين ألف دولار، فإن صاروخ المقاومة لا يكلف سوى بضعة مئات من الدولارات، ولا تزيد في حالة صواريخ غراد عن بضعة آلاف من الدولارات[84].

ومن جهة أخرى، لم تظهر حتى إعداد هذا التقرير إحصائيات محددة حول مبيعات الأسلحة الإسرائيلية لسنة 2011، غير أن تقريراً صادراً عن مجمع الصناعات العسكرية الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 2011 قال إن مجمل المبيعات العسكرية في سنة 2010 بلغ 9.6 مليار دولار بينها 7.2 مليار دولار صادرات عسكرية للخارج، والباقي تمّ بيعه للجيش الإسرائيلي، بينما بلغ ما تمّ تصديره للخارج سنة 2009 نحو 6.9 مليار دولار. وقد أعلنت الشركات العسكرية الإسرائيلية الكبرى الأربع أنها أبرمت سنة 2010 عقوداً بقيمة حوالي 19 مليار دولار تنفذ خلال السنوات القادمة[85].

ثالثاً: العدوان والمقاومة

تابعت "إسرائيل" في سنة 2011 عدوانها على الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من التهدئة غير المعلنة على حدود قطاع غزة، والتي تمثلت في محدودية إطلاق الصواريخ الفلسطينية من القطاع باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية، والتي جاءت في غالبها في سياق ردود الأفعال، فإن "إسرائيل" واصلت عملياتها العسكرية المحدودة بقصف أهداف داخل القطاع، وكادت أكثر من مرة أن تؤدي إلى انهيار التهدئة. وفي الضفة الغربية حظيت "إسرائيل" بتهدئة مشابهة، في ظلّ تزايد التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة وجيش الاحتلال الإسرائيلي على غرار السنوات السابقة. واستمرت "إسرائيل" في سنة 2011 بإغلاقها لمعظم معابر قطاع غزة، وإبقائها على معبر واحد، وتشديدها للحصار، كما أبقت في الضفة الغربية على إجراءاتها في التوغلات والاعتقالات.

1. شهداء وجرحى:

حسب معطيات جهاز الأمن العام (الشاباك)، بلغت عمليات إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة خلال سنة 2011 باتجاه البلدات والمستعمرات الإسرائيلية المحيطة 676 صاروخاً وقذيفة، وذلك مقابل 365 صاروخاً وقذيفة أطلقت في سنة 2010 مقارنة بـ 858 صاروخاً

وقذيفة أطلقت سنة 2009. أما في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، فقد سجل الشاباك 562 عملية في سنة 2011 مقابل 455 عملية سُجلت في سنة 2010. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه العمليات كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة[86].

واستشهد في الضفة الغربية وقطاع غزة ما مجموعه 118 فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين بينهم 100 في غزة و18 في الضفة الغربية، خلال سنة 2011، كما جُرح نحو 554 فلسطينياً، من بينهم 41 طفلاً، و45 متضامناً أجنبياً[87]. واستهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة مناطق سكنية بالقصف المدفعي والجوي ستين مرة[88]. وفي المقابل سجل الشاباك مقتل 21 إسرائيلياً سنة 2011 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون، كما جرح نحو 122 إسرائيلياً[89].

جدول 2/12: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007-2011[90]

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2007	412	13	1,500	300
2008	910	36	2,258	679
2009	1,181	15	4,203	234
2010	98	9	*967	28
2011	118	21	*554	122

* يتضمن عدداً من المتضامنين الدوليين.

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007-2011

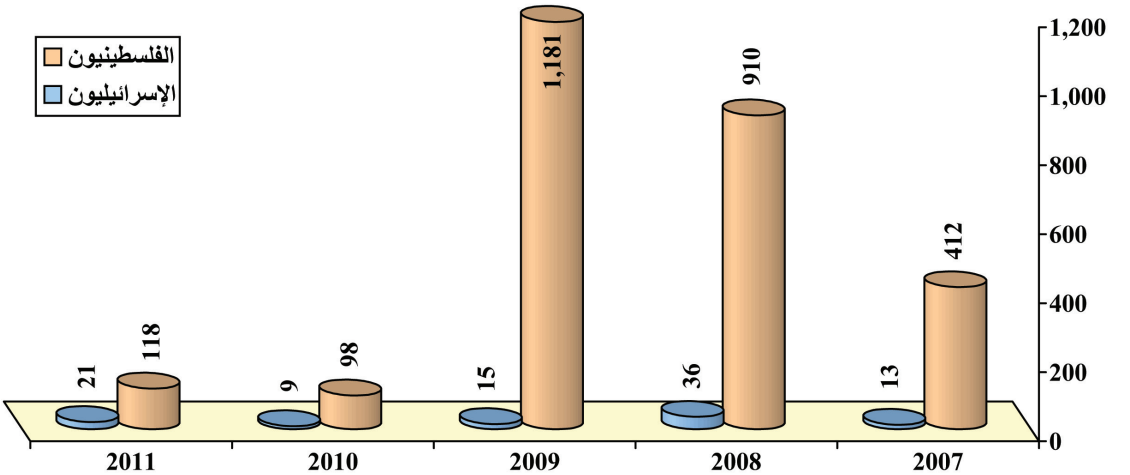

الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007-2011

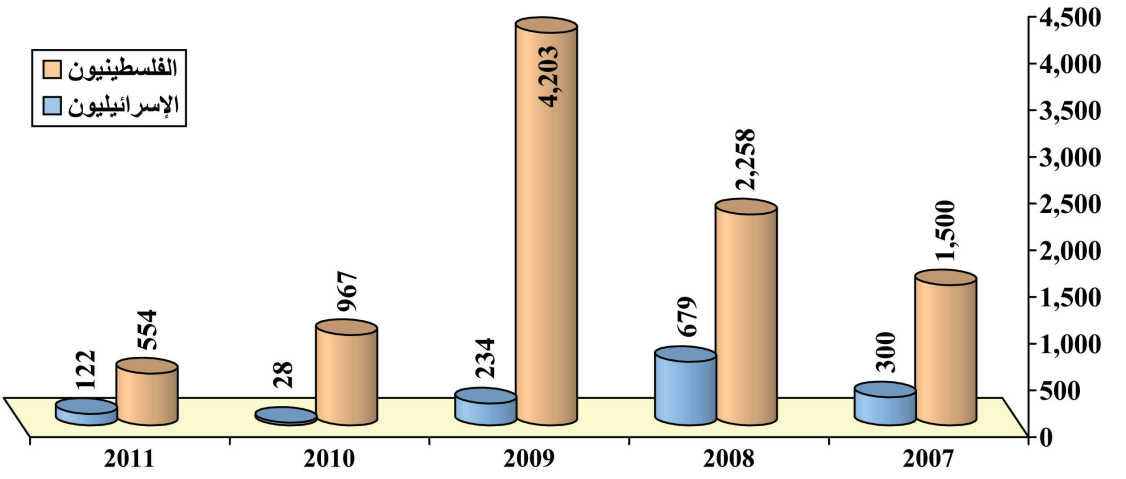

وقد شهدت ذكرى النكبة في سنة 2011 تصعيداً نوعياً من قبل اللاجئين الفلسطينيين على طول الحدود مع "إسرائيل"؛ وكان أعنفها على الحدود السورية واللبنانية مع فلسطين. ففي مدن الضفة الغربية شارك مئات الآلاف من الفلسطينيين في مسيرات في الذكرى الـ 63 للنكبة يوم 2011/5/15، وحدث مواجهات مع قوات الاحتلال سقط فيها مئات الجرحى، وكان أعنفها على معبر قلنديا العسكري. وفي قطاع غزة استشهد شاب فلسطيني وجرح أكثر من سبعين آخرين نتيجة الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية المتمركزة شمالي القطاع وشرقه. وفي لبنان شارك نحو 45 ألفاً في "مسيرات العودة"، وحاول العشرات اجتياز السياج الحدودي، فأطلقت القوات الإسرائيلية الرصاص، مما أدى لاستشهاد 11 شاباً فلسطينياً وجرح 112 آخرين. وتمكن العشرات من اجتياز السياج الحدودي مع سورية، بينما قامت القوات الإسرائيلية بقتل أربعة أشخاص وجرح 170 آخرين[91]. وتجددت مسيرات العودة في سورية باتجاه الجولان في ذكرى حرب حزيران/ يونيو 1967؛ حيث واجهتها القوات الإسرائيلية بالرصاص الحي مما أدى لاستشهاد 23 شخصاً وجرح 447 آخرين[92].

وقد أعطت هذه المسيرات والمظاهرات رسالة قوية ونوعية من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج أنه شعب واحد، وأنه ما زال متمسكاً بحق اللاجئين في العودة إلى أرضهم التي أخرجوا منها سنة 1948 وما بعدها. وبغض النظر عن التوظيف السياسي للمسيرات لدى بعض الأطراف، فإن الرسالة الأهم جاءت من الشعب الفلسطيني نفسه بإصراره على حقوقه واستعداده للتضحية في سبيلها.

2. أسرى ومعتقلون:

شهدت سنة 2011 نوعاً من الانفراج فيما يتعلّق بقضية الأسرى في سجون الاحتلال، من خلال إتمام صفقة التبادل "وفاء الأحرار"، التي أطلق بموجبها سراح 1,027 أسيراً فلسطينياً مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط"، الذي أسرته المقاومة الفلسطينية في غزة في 2006/6/25. وقد تمّ الإفراج عن الأسرى على مرحلتين: الأولى تمت في 2011/10/18، وشملت 450 أسيراً و27 أسيرة؛ يتوزعون على 6 أسرى من الأراضي المحتلة سنة 1948، و318 من الضفة الغربية بينهم 45 من شرقي القدس، و125 من غزة، وأسير واحد من الجولان المحتل. ووفقاً للصفقة تمّ إبعاد أربعين من الأسرى خارج فلسطين، إلى تركيا وقطر وسورية والأردن لفترات متفاوتة، بينما أُبعد 163 أسيراً من الضفة إلى غزة، حيث سيعود 17 منهم إلى منازلهم بعد ثلاث سنوات. وقد بلغ عدد المحكومين بالمؤبد من الأسرى المفرج عنهم 315 أسيراً وخمس أسيرات، وهو يعادل 37% من عدد المحكومين بالمؤبد في السجون الإسرائيلية (انظر البند رابعاً في الفصل الأول)[93].

وفي إطار المرحلة الثانية، أفرجت سلطات الاحتلال في 2011/12/18، عن 550 أسيراً، بينهم 507 من الضفة الغربية بينهم أسيرين من شرقي القدس، و41 من قطاع غزة واثنين آخرين من الأردن، ولن يتم إبعاد أي أسير عن مقر سكنه في هذه المرحلة[94]. وتشمل قائمة الأسرى المفرج عنهم 55 أسيراً تقل أعمارهم عن 18 عاماً، و6 أسيرات، وصالح الحموري الأسير المقدسي الذي يحمل الجنسية الفرنسية. وكان ضمن المفرج عنهم 113 أسيراً اعتقلوا خلال سنة 2011، إضافة إلى 109 آخرين اعتقلوا خلال سنة 2010، و172 اعتقلوا في الفترة 2008-2009، و99 اعتقلوا في الفترة 2006-2007، و19 اعتقلوا في الفترة 2004-2005، و26 اعتقلوا في الفترة 2002-2003، و7 معتقلين منذ سنة 2001، واثنين فقط معتقلين منذ سنة 1999[95].

وقد قال خالد مشعل إن الصفقة تشكل إنجازاً كبيراً في الحجم والنوعية المتميزة، لكونها تشمل معتقلين من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وأراضي 1948 والجولان والشتات، كما تجسد وحدة الوطن ووحدة الشعب الفلسطيني من خلال شمولها جميع الفصائل[96].

ومن جهة أخرى، فإن من بقي من الأسرى داخل السجون، ما زالوا يعانون من القيود والإجراءات القمعية الإضافية التي فرضها عليهم الاحتلال في سنتي 2010 و2011[97]. وكان الأسرى قد دخلوا في إضراب مفتوح عن الطعام في أواخر شهر أيلول/ سبتمبر 2011 احتجاجاً على الإجراءات العقابية المتخذة بحقهم، ثم قاموا بتعليقه بالتزامن مع إتمام المرحلة الأولى من صفقة التبادل في 2011/10/18؛ بعد أن وافقت سلطات الاحتلال على بعض مطالبهم، مثل

الموافقة على عدم إخراج الأسرى مكبلي الأيدي والأرجل عند زيارة الأهل، والسماح للأسرى بالتزاور بين الغرف والأقسام داخل السجن الواحد، وإعادة بثّ قناة "فلسطين الفضائية"، وبعض القنوات العربية الأخرى[98].

وقد بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال في نهاية سنة 2011 نحو 4,315 أسيراً، بينهم 6 أسيرات و132 طفلاً. ومن بين الأسرى 3,856 أسيراً من الضفة الغربية، 198 منهم من شرقي القدس، و459 أسيراً من قطاع غزة[99]، فضلاً عن عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. وما يزال يقبع في سجون الاحتلال 532 أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد لمرة واحدة أو لمرات عدة، وهناك أيضاً 122 أسيراً معتقلين قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994. وقد تابعت سلطات الاحتلال حملات الاعتقال على مدار سنة 2011، حيث بلغ مجموع حالات الاعتقال 3,312 حالة[100].

وزاد عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى 307 معتقلين في نهاية سنة 2011، بعد أن كان عددهم 219 في نهاية سنة 2010[101].

جدول 2/13: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال سنة 2011

عدد المعتقلين في 2011/1/1	عدد المعتقلين في 2011/12/31	عدد حالات الاعتقال خلال سنة 2011	عدد النساء في نهاية 2011	عدد الأطفال في نهاية 2011
7,000	4,315	3,312	6	132

وقد قدّم الأسرى في السجون نماذج متميزة في الصبر والتضحية، سعياً لنيل حقوقهم، وكشفاً لمدى الظلم الذي يتعرضون له، وكان من أبرز هذه النماذج الأسير خضر عدنان، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي[102]، والذي اعتقلته "إسرائيل" إدارياً في 2011/12/17 في عرابة بالضفة الغربية[103]؛ فقد بدأ إضراباً عن الطعام منذ يوم اعتقاله[104]، واستمر إضرابه 66 يوماً حتى 2012/2/21، عندما وافقت "إسرائيل" على أن تطلق سراحه في 2012/4/17[105]. أما هناء يحيى الشلبي، التي تنتمي أيضاً لحركة الجهاد الإسلامي، فهي أسيرة محررة في صفقة "وفاء الأحرار"، وقد اعتقلتها "إسرائيل" في قرية برقين بالضفة الغربية في 2012/2/16[106]، فقامت بالإضراب عن الطعام لمدة 44 يوماً، ولم ترفع إضرابها إلا بعد الاتفاق مع سلطات الاحتلال على نيل حريتها، مقابل إبعادها إلى قطاع غزة لمدة ثلاث سنوات، حيث تمّ الإبعاد في 2012/4/1[107].

وفي آذار/ مارس 2011 قامت "إسرائيل" باختطاف المهندس ضرار أبو سيسي، الذي يعمل مديراً لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، في أثناء زيارته إلى أوكرانيا. واتهمته بقربه من كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس، وبأن له دوراً أساسياً في تطوير "صواريخ فتاكة" بمدى 6-22 كم، وتطوير صواريخ مضادة للدروع. أما أبو سيسي فقد نفى من جهته التهم الموجهة إليه[108].

3. الحصار الإسرائيلي للشعب الفلسطيني:

استمرت "إسرائيل" في حصارها لقطاع غزة، مدعية أنه "ليس في غزة أزمة إنسانية من أي نوع" بحسب تصريح وزير الدفاع إيهود باراك[109]. وحاولت أن تعزز مصداقيتها من خلال لجنة "الفحص" الإسرائيلية التي شكلتها في أعقاب مجزرة أسطول الحرية Freedom Flotilla "لجنة تيركل" Turkel Committee والتي رأت أن حصار غزة يندرج تحت القانون الدولي، وكذلك حادثة السفينة التركية مرمرة Mavi Marmara (أسطول الحرية)، وعدت أن الجنود الإسرائيليين قدموا "نموذجاً" في تعاملهم مع أسطول الحرية[110]. أما السفير الإسرائيلي في واشنطن مايكل أورين Michael Oren فعدّ أن حصار قطاع غزة هو "مسألة حياة أو موت"[111]. ولم تكن هكذا تصريحات أو مواقف لتقنع الإسرائيليين أنفسهم، فضلاً عن أن تقنع الآخرين؛ إذ لو تعرض الإسرائيليون لمثل هذا الحصار أو بعضه لقامت الدنيا ولم تقعد!!

وفي آذار/ مارس 2011 قامت سلطات الاحتلال بإغلاق معبر المنطار "كارني"، واعتمدت معبر كرم أبو سالم معبراً وحيداً لقطاع غزة لإدخال مختلف الأصناف والبضائع التي يسمح الاحتلال بإدخالها. وكان ذلك قد تمّ بالتنسيق بين الطرف الإسرائيلي والطرف الفلسطيني للسلطة في رام الله[112].

وقد تمكنت الضغوط والجهود الإسرائيلية الحثيثة من منع انطلاق أسطول الحرية 2 إلى قطاع غزة؛ حيث قامت السلطات التركية واليونانية والقبرصية بمنع انطلاق الأسطول من أراضيها. وهو ما عطل حركة معظم سفن الأسطول، بينما قامت "إسرائيل" باعتراض السفينة الوحيدة التي تمكنت من السير باتجاه السواحل الفلسطينية، وهي سفينة الكرامة Dignity الفرنسية وجرها إلى ميناء أسدود[113]. وقد فاخر الإسرائيليون بإفشال حملة أسطول الحرية 2[114].

وقامت السلطات الإسرائيلية بترحيل جميع النشطاء الأجانب، وعددهم نحو 400، الذين تمكنوا من القدوم عبر مطار اللد "بن جوريون" Ben-Gurion في تموز/ يوليو 2011 للتضامن مع الشعب الفلسطيني[115].

كما قامت البحرية الإسرائيلية في 2011/11/4 باعتراض سفينتين، إيرلندية وكندية، كانتا تقلان نشطاء يحاولون كسر الحصار على قطاع غزة[116]. وبذلك نجحت "إسرائيل" في إحكام خناقها البحري على القطاع. غير أنها لم تتمكن من تطبيق الأمر نفسه في الحدود البرية، إذ خفّ الحصار عن القطاع من الجانب المصري بعد سقوط نظام حسني مبارك؛ وقد كان ذلك مدعاة للقلق الإسرائيلي من أن يؤدي ذلك إلى فتح مصر معبر رفح على مصراعيه وبشكل دائم. وهو ما قد يؤدي حسب رأي مسؤولين إسرائيليين إلى إيجاد مشاكل جديدة لـ"إسرائيل"[117].

ومن ناحية أخرى، قامت قوات البحرية الإسرائيلية في 2011/3/15 بالسيطرة على سفينة ألمانية، تدعى فيكتوريا Victoria وتحمل علماً ليبيرياً على بعد نحو 320 كم (200 ميل) من السواحل الإسرائيلية، وقامت بجرها إلى ميناء أسدود. وادعت أنها تحمل سلاحاً من إيران وسورية إلى قطاع غزة. وزعمت السلطات الإسرائيلية أن السفينة تحمل صواريخ استراتيجية، مضادة للسفن، صينية الصنع من نوع C704، تُوجَّه بواسطة الرادار، كما تحمل كميات من الذخائر تقدر بنحو خمسين طناً[118].

وقد تسبب الحصار الإسرائيلي الخانق في اضطرار أبناء غزة لاستخدام الأنفاق مع الجانب المصري وسيلة لنقل البضائع وتهريبها. وقد أدت هذه الأنفاق التي تقدر بالمئات إلى التخفيف من معاناتهم، لكن هذه الأنفاق كانت عرضة للهجمات الإسرائيلية ولملاحقات السلطات المصرية كما أن بعضها كان معرضاً للانهيار لأسباب مختلفة، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى مقتل 36 فلسطينياً وجرح 54 آخرين خلال سنة 2011 نتيجة حوادث متصلة بالأنفاق[119]. وتطرح قضية الأنفاق أسئلة جدية حول حقيقة موقف السلطات المصرية من التغاضي إلى حدّ ما عن الأنفاق التي تتسع لإدخال معظم الاحتياجات، بينما ترفض في الوقت نفسه فتح المعابر مع قطاع غزة لتعمل بشكل شرعي منتظم؟ وكيف أن الأنفاق تحولت إلى نوع من الاقتصاد الموازي المسكوت عنه؟ وكيف تحولت إلى مصدر ثراء للبعض، كما أنها خطر مميت للبعض الآخر؟ وما هي مضامينها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ إن على الجميع العمل حتى يأخذ قطاع غزة حقه الطبيعي في التجارة الحرة على الأرض (وليس تحت الأرض)، وألا تكون الأنفاق مبرراً لاستمرار الحصار، باعتبارها تلبي جانباً من احتياجات أبناء القطاع.

رابعاً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

بقدر ما كانت السلطات الإسرائيلية سعيدة بتعاون السلطة الفلسطينية في رام الله الأمني معها، بقدر ما أصابها الانزعاج نتيجة المصالحة الوطنية؛ في الوقت الذي ما زالت ترى فيه ضرورة السعي لوضع مزيد من الضغوط على حماس ومحاولة إسقاطها أو تطويعها.

ارتأت "إسرائيل" في السلطة الفلسطينية في رام الله عاملاً مسهماً في الاستقرار الأمني الميداني القائم منذ سنوات[120]. وقد أشاد رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية موتي إلموز بالتنسيق الأمني والمدني مع أجهزة السلطة الفلسطينية، ورأى في تصريح للإذاعة العبرية أن ذلك "يصبّ في مصلحة الفلسطينيين" على حدّ تعبيره[121]. كما أشاد إيهود باراك بالدور الكبير الذي تلعبه أجهزة السلطة الأمنية في الضفة الغربية في حماية المستوطنين الصهاينة، وتوفير درجات غير

مسبوقة من الأمن لهم، من خلال التنسيق الأمني المشترك. ودعا إلى استمرار ضخّ الأموال للسلطة الفلسطينية بالرغم من الاتفاق بين فتح وحماس، لأن ذلك حسب رأيه "يصب في تمويل الأجهزة الأمنية التي تعمل لصالحنا"[122].

ولم يغب عن ذهن القيادة الإسرائيلية محاولة تأجيج الصراع الداخلي الفلسطيني، وإشغال الفلسطينيين ببعضهم، وتحويل السلطة إلى كيان وظيفي يخدم الاحتلال؛ فقد ادعى وزير الخارجية ليبرمان أن مشكلة رئيس السلطة الفلسطينية عباس ورئيس الوزراء فياض هي مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي وليس مع "إسرائيل" والصهيونية[123]. أما وزير الجبهة الداخلية متان فلنائي، فرأى أن حماس هي التي تعيق قيام الدولة الفلسطينية؛ ولذلك فقد ادعى أن "دور قيادة السلطة الفلسطينية هو محاربة حماس"[124].

وقد توزعت المواقف الإسرائيلية بين جهات تطالب بدعم محمود عباس والسلطة الفلسطينية وتقديم حوافز لها للاستمرار في التنسيق الأمني وفي مسار التسوية، وبين جهات أخرى تميل إلى معاقبة عباس والسلطة على الدخول في المصالحة مع حماس وعلى الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية. غير أن الاتجاه الحكومي الذي تغلب عليه قوى اليمين المتطرف كان يغلب عليه التشدد تجاه السلطة والميل لممارسة المزيد من الضغوط عليها. فقد عبر رئيس الوزراء نتنياهو عن غضبه من المصالحة بين فتح وحماس وقال إن على السلطة أن تختار "إما السلام مع إسرائيل أو السلام مع حماس؛ ليس من الممكن قيام سلام مع الاثنين"[125]. وطالب نتنياهو عباس بإلغاء الاتفاق قبل يوم الموعد المقرر لتوقيعه[126]. أما شمعون بيريز Shimon Peres فرأى أن الاتفاق بين فتح وحماس "خطأ قاتل، سيحول دون إقامة الدولة الفلسطينية، ويعرقل فرص السلام والاستقرار في المنطقة"[127]. وأكد وزير الخارجية ليبرمان أن أبا مازن بتوقيعه لاتفاق المصالحة "تجاوز كافة الخطوط الحمراء، وأن على إسرائيل الرد بصورة فورية على تلك التطورات الخطيرة"[128].

وقامت السلطات الإسرائيلية، قُبيل التوقيع الرسمي لاتفاق المصالحة، بتعليق تسليم عائدات الضرائب المستحقة للفلسطينيين التي تقوم بجمعها وتسليمها للسلطة الفلسطينية، والتي تبلغ نحو 85 مليون دولار شهرياً[129]، وذلك كإجراء عقابي؛ ثم ما لبثت أن تراجعت عن إجرائها بعد بعض الضغوط الأمريكية، وربما إثر ملاحظاتها أن المصالحة لم تأخذ شكلاً جدياً. ثم عادت للتهديد بالإجراء نفسه في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 في وجه عباس إذا ما قام بتفعيل الاتفاق مع حماس؛ مترافقة مع اتهامات من وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز Yuval Steinitz بأن عباس "يخون عملية السلام"[130]. كما هدد نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون Danny Ayalon بوقف إمدادات الماء والكهرباء لقطاع غزة في حال اتفقت حركتا فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة[131].

ومن جهة أخرى، فإن خبراء إسرائيليين كباراً استبعدوا أن يتم إنجاز مصالحة فلسطينية حقيقية مثل عاموس جلعاد رئيس القسم الأمني والسياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، الذي تساءل عن كيفية ترجمة الاتفاق على الأرض في المجال الأمني[132]. وكذلك يوفال ديسكين رئيس الشاباك سابقاً الذي قال إن السنوات المقبلة لن تشهد مصالحة حقيقية بين فتح وحماس[133].

ووصلت الدرجة بوزير الخارجية الإسرائيلي اليميني المتطرف ليبرمان إلى استخدام لغة الابتزاز السياسي تجاه محمود عباس، عندما قال إن عباس هو الرئيس الأسوأ بالنسبة لـ"إسرائيل" ورحيله عن السلطة نعمة، وكل شخص بديل له سيكون أفضل منه، وإنه هو العقبة الوحيدة في طريق المفاوضات[134]!! وربما كان تصريح ليبرمان هذا رسالة محبطة ومهينة لكل من تعاون بكل ما يستطيع مع الجانب الإسرائيلي، الذي يسعى حتى لإذلال شركائه في مسار التسوية. وعندما اقترحت قيادة الجيش الإسرائيلي تقديم بادرة "حسن نية" لقيادة السلطة في رام الله، بسبب المكاسب التي حققتها حماس نتيجة اتفاق تبادل الأسرى، ولتعويض تراجع سمعة وشعبية السلطة؛ فإن نتنياهو ومجلس حكومته المصغرة عارض هكذا مبادرات، وذلك معاقبة لعباس على ذهابه للأمم المتحدة[135].

هذه السياسة الإسرائيلية المتشددة تجاه السلطة، وجدت اعتراضات لدى بعض الشخصيات الإسرائيلية، فقال دوف فايسغلاس Dov Weisglass، المستشار السياسي السابق لأريل شارون Ariel Sharon، في تصريحات للإندبندنت Independent والدايلي تليغراف Daily Telegraph أن هذه السياسة غبية، وأنها تهدف إلى إضعاف السلطة الفلسطينية المعتدلة، وأن هذا الإضعاف سوف يؤثر بشكل سلبي على أمن "إسرائيل"[136]. أما يوسي بيلين Yossi Beilin، أحد مهندسي اتفاق أوسلو ونائب وزير الخارجية الأسبق، فرأى أن الرد الإسرائيلي الرسمي على المصالحة "ليس هيستيرياً فحسب، بل فيه الكثير من العُهر"!! وحسب بيلين فإن قادة "إسرائيل" كانوا يسخرون من أبي مازن من أنه لا يمثل الشعب الفلسطيني وأن "إسرائيل" تحتاج إلى عنوان فلسطيني واحد؛ وأنهم الآن ينتقدونه أيضاً عندما تمكن من تحقيق الوحدة الفلسطينية تحت قيادته... "فما الذي نريده منه بالضبط؟ وكيف سيحترمنا العالم الآن؟"[137].

وقد أدى توقيع اتفاق المصالحة إلى ظهور تخوفات إسرائيلية من احتمالات فوز حماس في الانتخابات وسيطرتها على الضفة الغربية، كما ذكر رئيس الدولة العبرية بيريز[138]، ووزير الخارجية ليبرمان[139]. بينما انتقد وزير المعارف الإسرائيلي جدعون ساعر Gideon Sa'ar، في برنامج واجه الصحافة Meet the Press الذي بثته القناة العبرية العاشرة، توقيع اتفاق المصالحة، مشيراً إلى أن حماس تشكّل خطراً داهماً على "إسرائيل" في المستقبل القريب، وخصوصاً في ظلّ

أجواء الربيع العربي التي شكّلت انتصاراً للتيارات الإسلامية. أما الإعلامي المعروف عكيفا الدار Akiva Eldar فقال، في البرنامج نفسه، إن "إسرائيل" تدفع ثمن تخبط حكومة نتنياهو التي تتحمل فشل المفاوضات والمسيرة السلمية؛ وحذر بأن نجاح حماس في الانتخابات القادمة سيقوض حكم عباس والسلطة، كما قوض الإسلاميون الحكم في بعض البلدان العربية[140].

وقد اعترف القادة الإسرائيليون بصعوبة التعامل مع حماس، فوصفها رئيس الوزراء نتنياهو بأنها "عدو شرس"[141]. بينما وصفها شاؤول موفاز رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي Israeli Army Radio، بأنها "أصعب الحركات الإرهابية التي عرفتها إسرائيل مراساً، وحسابنا مع حركة حماس مرير ومؤلم بسبب العمليات الكثيرة التي قامت بها الحركة ضدنا"[142].

أما تسيبي ليفني، رئيسة حزب كاديما وزعيمة المعارضة، فقد دعت إلى إضعاف حركة حماس، بل وتدميرها، مع البدء في الوقت نفسه بالتفاوض مع أبي مازن قبل فوات الأوان، وقبل تغيُّر موازين القوى في المحيط العربي[143]. وحذرت ليفني في وقت لاحق من خطورة الوضع السياسي الإسرائيلي، مؤكدة أن "شرعية حماس تتزايد دولياً فيما يضعف الموقف الإسرائيلي"[144].

خامساً: مسار التسوية السلمية

لقد كانت سنة 2011 بامتياز سنة وصول المفاوضات الثنائية المباشرة إلى أفق مسدود. فبعد انهيار المفاوضات التي استؤنفت في واشنطن في مستهل شهر أيلول/ سبتمبر 2010 خلال أقل من شهر، وبعد ثلاثة اجتماعات عقدها الرئيس محمود عباس مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو؛ تواصلت الجهود العربية والأوروبية والأمريكية والدولية الرامية إلى استئنافها، وتحطمت مرة أخرى على صخرة التعنت الإسرائيلي، الذي أصرَّ على أن تبدأ المفاوضات المباشرة دون شروط فلسطينية، أو بكلمة أخرى، وفقاً للشروط والمعايير الإسرائيلية التي تصرُّ على الاستمرار في إيجاد الحقائق الاحتلالية والاستيطانية والعنصرية على الأرض، سواء كانت هناك مفاوضات، أم لم تكن.

في ظلّ هذا الواقع، كان من الصعب جداً استئناف المفاوضات لأنها تمس بشدة مصداقية القيادة الفلسطينية، التي أعلنت أنها لن تتمكن من العودة إلى المفاوضات دون الالتزام الإسرائيلي بوقف الاستيطان، والاعتراف بإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وأضافت بعد ذلك مطلباً ثالثاً، وهو إطلاق سراح الأسرى القدامى المعتقلين منذ ما قبل التوقيع على اتفاق أوسلو.

لقد رسخت هذه الأوضاع القناعة بأن مسار التسوية الذي بدأ بتوقيع اتفاق أوسلو قد وصل إلى نهايته، وهذه هي النتيجة التي توصلت إليها دراسة أعدها زكي شالوم Zaki Shalom[145].

ولا يغير من هذه الخلاصة استمرار الجهود والزيارات والمبادرات الأوروبية والدولية، خصوصاً اللجنة الرباعية Quartet، فهي تستهدف منع إعلان وفاة التسوية، وهي مستمرة خشية نشوء فراغ يمكن أن تملأه قوى وأطراف أخرى، وإلى بروز بدائل تؤدي إلى تغيير قواعد العمل السياسي في المنطقة التي استندت إلى المفاوضات كأسلوب وحيد لحل الصراع، وإلى ما يسمى عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية في ظلّ تقزيم دور المجتمع الدولي، وأكبر شاهد على ذلك تشكيل اللجنة الرباعية الدولية التي تعد شكلاً من أشكال التحايل على المجتمع الدولي، وتجاوز القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة التي من المفترض أن تحكم أي مفاوضات تهدف إلى إنهاء الصراع، وليس إلى إدارته، وتوفير الغطاء لما تقوم به الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، من تغيير الحقائق على الأرض لقطع الطريق على أي مفاوضات مستقبلية.

لقد كانت سنة 2011 سيئة لمسار التسوية السلمية منذ بدايتها كما ظهر من خلال تراجع الاهتمام الأمريكي بشكل ملحوظ بالصراع العربي – الإسرائيلي، كنتيجة لتراجع الرئيس الأمريكي عن وعوده بحل الصراع خلال مدة زمنية حددها بعامين، ابتدأت منذ توليه سدة الرئاسة، بحيث تخلى عن دعوته لتجميد الاستيطان بشكل حقيقي، وأخذ بسياسة أسلافه، التي أدارت الصراع ولم تسع بشكل جاد إلى حلّه. وظهر التراجع الأمريكي واضحاً في خطاب باراك أوباما Barack Obama السنوي "حال الاتحاد" State of Union، حيث لم ينبس فيه ببنت شفة عن الشرق الأوسط[146].

وظهر التراجع الأمريكي أيضاً من خلال إحالة ملف الصراع في المنطقة من الرئيس ووزيرة خارجيته، كما كان الأمر في سنة 2010 إلى جورج ميتشل George Mitchell، الذي قلل هو الآخر جولاته بشكل ملحوظ، وصولاً إلى استقالته في أيار/ مايو 2011 كدليل على فشل مهمته، وإلى دنيس روس Dennis Ross المعروف بقناعاته باستحالة حلّ الصراع وانحيازه لـ"إسرائيل"، وأن المطلوب استمرار "عملية السلام" كـ"عملية"، ثم استقالته هو الآخر، وإحالة الملف إلى ديفيد هيل David Hill وتوني بلير Tony Blair، بما يعني أنه لم يعد في قائمة الأولويات.

وزاد من تراجع الاهتمام بملف القضية الفلسطينية المتغيرات والثورات العربية التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، الذي يعني سقوطه فقدان عملية التسوية أحد أهم ركائزها في المنطقة. وقد أدى هذا إلى إزاحة ثقل كبير عن القيادة الفلسطينية التي كانت تتعرض لضغط شديد من نظام حسني مبارك، لكي تستمر في المفاوضات، بغض النظر عن الخسائر والنتائج.

الأداء التفاوضي الفلسطيني:

ابتدأت سنة 2011 بشكل سيء جداً للقيادة الفلسطينية، حين قامت قناة الجزيرة في 2011/1/23 بـ"كشف المستور" في المفاوضات، ونشرت ما عرف بـ"أوراق الجزيرة"[147]، التي عرضت المواقف

الفلسطينية في المفاوضات، وبينت حجم التنازلات، وإلى أي مدى ذهب المفاوض الفلسطيني، بما يمس المواقف الفلسطينية حول عدد من أهم قضايا الوضع النهائي.

إن ما كشفته أوراق الجزيرة كان يمكن أن يكون له تداعيات أسوأ بكثير لو كانت المفاوضات مستمرة، ولو توصلت إلى اتفاقات تحمل المضامين التي عبر عنها المفاوضين الفلسطينيين في أثناء المفاوضات التي شهدتها سنة 2008 في عهد حكومة إيهود أولمرت.

بالرغم من أن التقرير الاستراتيجي لسنة 2010 توقف عند أوراق الجزيرة، بما يغني عن التناول المعمق لها في هذا التقرير، إلا أنه من الضروري التطرق إليها، لأن تناول مسار التسوية خلال سنة 2011 سيكون ناقصاً دون التوقف أمام ما كشفته هذه الأوراق؛ خصوصاً أنه أدى إلى هزة كبيرة في القيادة الفلسطينية، ترتب عليها وضع استقالة صائب عريقات، رئيس دائرة المفاوضات، تحت تصرف الرئيس عباس الذي لم يقبلها، بالرغم من فداحة الأخطاء المرتكبة في المفاوضات، كما ظهر ذلك من خلال الوثائق المهمة التي اتضح أنها تسربت من دائرة المفاوضات نفسها.

لقد كشفت أوراق الجزيرة أن السلطة تنازلت عن المطالبة بإزالة كل المستعمرات في شرقي القدس، وأبدت استعدادها لتقديم تنازلات غير مسبوقة في الحرم الشريف وحي الأرمن والشيخ جرّاح، وتنازلت بشأن اللاجئين، من خلال الاكتفاء بعودة رمزية، وتنازلت عن حدود 1967؛ بموافقتها على مبدأ تبادل الأراضي، قبل أن تعترف "إسرائيل" بدولة للفلسطينيين، وفي أجواء استمرار "إسرائيل" في إصرارها على أن الأراضي المحتلة سنة 1967 أراضٍ متنازع عليها. ووافقت السلطة على ترتيبات أمنية متنوعة، منها أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة منزوعة السلاح، وعلى مرابطة قوات دولية أو أجنبية على أراضيها، وعلى بقاء مستوطنين تحت السيادة الفلسطينية[148].

وقد ردت منظمة التحرير بأن الوثائق التي عرضتها الجزيرة مجتزأة، ووظفت في سياق تشويه الحقائق والتحريض على القيادة الفلسطينية، وعرضت وثائق أطلقت عليها "وثائق أصلية" طالبت فيها بالحقوق الفلسطينية، بما فيها تحقيق عدالة حقيقية للاجئين[149].

لقد بينت أوراق الجزيرة مدى الضعف الذي تعانيه المؤسسة الرسمية الفلسطينية، وطرح علامات استفهام جادة حول إجراءات الشفافية والمراقبة والمحاسبة، بحيث يتم تقديم هذه التنازلات دون معرفة اللجنة التنفيذية، ودون قرار منها، ولا مراجعة ومحاسبة لمن يرتكبها، ولا استخلاص الدروس والعبر منها.

ومن الأمانة الإشارة إلى أن سنة 2011 كانت بداية تحول في السياسة الرسمية الفلسطينية إزاء المفاوضات؛ تجسدت في هزّ قواعد عملية المفاوضات من خلال رفض استئنافها دون الوفاء

بالمطالب الفلسطينية، والبحث عن خيارات وبدائل أخرى، مثل: التوجه إلى الأمم المتحدة، وإعطاء اهتمام أكبر (ولو بشكل محدود) لإنجاز المصالحة الوطنية، وتبني المقاومة الشعبية، ومقاطعة بضائع المستعمرات، ومواصلة خطة بناء المؤسسات من أجل إنهاء الاحتلال.

صحيح أن هذا التحول لم يصل إلى حدّ شقّ طريق جديد، يُمثّل استراتيجية بديلة عن استراتيجية المفاوضات الثنائية، ولكن تمّ استخدام التهديد بالخيارات البديلة واللجوء إليها كوسائل ضغط تكتيكية، استهدفت تحسين شروط استئناف المفاوضات.

فالخيار الأول والثاني والثالث، كما يردد الرئيس أبو مازن هو خيار المفاوضات، ومهما تكن نتيجة الذهاب إلى الأمم المتحدة لا بدّ من العودة إلى المفاوضات، وما يدلل على ذلك أن أبا مازن التقى على الأقل خلال سنة 2011 بالرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أربع مرات، وبوزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك مرتين، كما التقى تسيبي ليفني زعيمة المعارضة الإسرائيلية مرة واحدة[150]. كما تجاوب أبو مازن مع كل المبادرات، بما فيها المبادرة الأردنية التي حملها معه العاهل الأردني خلال زيارته إلى رام الله في 2011/11/22.

لم تصل السياسة الفلسطينية الرسمية إلى حدّ تبني استراتيجية بديلة بالكامل، إلا أنها شهدت "نوعاً من التمرد" خلال سنة 2011 على القواعد، التي حكمت المفاوضات منذ انطلاقها في مؤتمر مدريد Madrid Conference وتوقيع اتفاق أوسلو، وحتى عقد قمة أنابوليس Annapolis Summit في نهاية سنة 2007. وظهر ذلك في عرض موضوع الاستيطان على مجلس الأمن، بالرغم من التهديدات والإغراءات التي قدمتها الإدارة الأمريكية؛ ما أدى إلى حصول مشروع القرار على 14 صوتاً لصالحه، فيما استخدمت الإدارة الأمريكية الفيتو[151]. وفي الذهاب فيما بعد إلى الأمم المتحدة وتقديم طلب للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في مجلس الأمن، والسعي إلى اعتراف أكبر عدد ممكن من الدول بالدولة الفلسطينية، والحصول على العضوية الكاملة لفلسطين في منظمة اليونسكو، وتوقيع اتفاق المصالحة والشروع في تطبيقه، بما في ذلك عقد لجنة المنظمة لاجتماعها الأول في 2011/12/22. كل هذا التحول لم يكن ليتم لولا ما شهدته المنطقة والعالم من ثورات ومتغيرات عربية وإقليمية ودولية، فتحت فضاءات استراتيجية رحبة أمام القضية الفلسطينية.

صحيح إن الدول والشعوب العربية دخلت في مرحلة انتقالية قد تطول، وستجعلها مشغولة بأوضاعها الداخلية، وهي مرحلة تشهد مداً وجزراً، وصراعاً مريراً بين الثورة والثورة المضادة؛ بين النظام القديم الذي لم يرحل تماماً بعد، والنظام الجديد الذي لم يحكم بعد، وبين تدخلات ومؤامرات إقليمية ودولية تريد إعادة تقسيم المنطقة واحتواء الثورات، حتى لو أدى الأمر إلى إغراقها بالفتن بأنواعها، وتحويل الأنظمة الاستبدادية الفاسدة التابعة إلى أنظمة تتغطى بقشرة

واهية من الديموقراطية، واستبدال الصراع الأساسي الدائر في المنطقة من كونه صراعاً بين الشعوب العربية التي تتوق إلى الحرية والديموقراطية والعدالة والكرامة من جهة، والاستعمار والهيمنة والمشروع الصهيوني من جهة أخرى، إلى صراع بين إيران والعرب، والشيعة والسنة، والمسلمين والمسيحيين، والأغلبية العربية والأقليات.

لا يمكن تفسير صمود القيادة الفلسطينية على موقعها الرافض لاستئناف المفاوضات، بالرغم من الضغوط والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية التي وصلت إلى حدّ وقف تحويل العائدات الجمركية التي تجمعها "إسرائيل" لحساب السلطة، وإلى حدّ وقف المساعدات الأمريكية لبعض الوقت؛ دون رؤية تأثير الثورات والمتغيرات العربية أولاً، وما كشفته أوراق الجزيرة ثانياً، وما يمكن تسميته بـ"لعنة جولدستون" التي ظهرت بعد قرار القيادة الفلسطينية بتأجيل تقرير جولدستون Goldstone Report، وما تعرضت له جراء ذلك من انتقادات واسعة، كان لها أبلغ الأثر بمنعها من التحرك دون أخذ ردود الفعل المحتملة بالحسبان.

إن أبرز ما شهدته سنة 2011 على صعيد مسار التسوية هو التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة الذي ابتدأ منذ بداية تلك السنة، كما ظهر من خلال رفض الصفقة التي عرضتها الإدارة الأمريكية على القيادة الفلسطينية، والتي تقضي: بأن يصدر بيان رئاسي عن مجلس الأمن، يحتوي على عناصر مشروع القرار حول الاستيطان، وتشكيل بعثة لتقصي الحقائق من أعضاء مجلس الأمن تقوم بزيارة الأراضي المحتلة، على أن تقدم تقريرها لمجلس الأمن، مقابل تخليها عن طرح موضوع الاستيطان على مجلس الأمن، وقد وصل الأمر بتهديد الرئيس الأمريكي للرئيس أبي مازن، خلال مكالمة هاتفية جرت بينهما، بأن بلاده ستنفذ عقوبات ضدّ السلطة الفلسطينية، إذا مضت نحو عرض مشروع القرار على مجلس الأمن[152].

وبالرغم من ذلك عرض القرار، وحصل على تأييد جميع أعضاء مجلس الأمن، باستثناء الصوت الأمريكي، حيث استخدمت إدارة البيت الأبيض الفيتو؛ لتدلل على مدى التراجع الذي شهدته السياسة الأمريكية.

لقد حرص عباس طوال الفترة، منذ بداية 2011، على التأكيد، مرات ومرات، بأن التوجه إلى الأمم المتحدة ليس بديلاً عن المفاوضات، وأنه يمكن أن يتخلى عنه فوراً إذا قُدّم له عرض مناسب، وأعلن أنه سيعود إلى المفاوضات مهما تكن نتيجة التوجه إلى الأمم المتحدة، كما أكد أن المصالحة لا تتناقض مع المحاولات الرامية إلى استئناف المفاوضات، بل إنها تساعد على استئنافها، وعلى تحقيق السلام[153].

وهنا، لا بدّ من الإشارة إلى أن "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية كانتا تعتقدان أن الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي يوفر فرصة ذهبية للضغط على القيادة

الفلسطينية، وإقناعها بقبول اتفاق من الصعب قبوله إذا كان الموقف الفلسطيني قوياً وموحداً. وعندما فشل هذا الاعتقاد تمّ اللجوء إلى استخدام الانقسام كعذر لتبرير عدم التوصل إلى اتفاق، وإعفاء "إسرائيل" من مسؤوليتها الكاملة عن عدم التوصل إليه، وعن عدم استئناف المفاوضات.

واستُخدم الانقسام من قبل الإدارة الأمريكية والدول الأوروبية وغير الأوروبية التي كانت ستصوت ضدّ الطلب الفلسطيني أو تمتنع عن التصويت لتبرير هذا الموقف، وذلك من خلال ردّ العديد من الثغرات في التقرير الذي رفضته اللجنة الرباعية المنبثقة عن مجلس الأمن بخطوة الطلب الفلسطيني التي أشارت أنه يمنع الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وأن السلطة لا تستطيع أن تسيطر على جميع الأراضي والسكان في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، والتي من الصعب أن تقوم عليها الدولة. لهذا السبب كان لا بدّ من إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، فهي أولوية وضرورة لا غنى عنها، وليست خياراً من الخيارات.

وشهدت الساحة الفلسطينية والعربية والدولية نقاشات واجتهادات عديدة حول جدوى وشكل التوجه إلى الأمم المتحدة، أو حول الضرر الذي يمكن أن يلحق بالقضية الفلسطينية إذا اقتصر التوجه على السعي إلى الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وإلى أي مدى سيؤثر ذلك على مكانة المنظمة التي تحتل مقعد فلسطين في الأمم المتحدة، وعلى حقّ العودة للاجئين، وحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني أينما تواجد.

لقد حسم القرار الفلسطيني، ومن ثم العربي، بأن التوجه يجب أن يكون للحصول على العضوية الكاملة، عبر تقديم الطلب إلى مجلس الأمن، بالرغم من المعرفة المسبقة بأن هذا الطلب سيواجه احتمالاً كبيراً بعدم الحصول على الأصوات التسعة المطلوبة ليمر للتصويت، وسيواجه بشكل مؤكد بالفيتو الأمريكي، الأمر الذي هدد به الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته وأركان إدارته القيادة الفلسطينية طوال سنة 2011، وحتى اللقاء بين أوباما وعباس، عشية تقديم الأخير الطلب الفلسطيني إلى مجلس الأمن.

إن الجدل لم ينته حول الأمر الأجدى، وهل هو تقديم الطلب إلى مجلس الأمن أم إلى الجمعية العامة للحصول على العضوية المراقبة، أم إلى الاثنين معاً. وبالرغم من أن لجنة المتابعة العربية والجامعة العربية قد أقرتا بضرورة التوجه إلى مجلس الأمن، كما جاء في الاجتماع الصادر عن اجتماع الجامعة العربية[154]، إلا أن الرئيس عباس تعرض إلى ضغوط عربية، استمرت حتى اللحظة الأخيرة، لثنيه عن التوجه إلى مجلس الأمن؛ لمنع حصول مجابهة أمريكية – فلسطينية، وبالتالي أمريكية – عربية. كما أن الاتحاد الأوروبي قدم صفقة للفلسطينين تقضي بعدم التوجه إلى مجلس الأمن، والتوجه بدلاً من ذلك إلى الجمعية العامة، على أن تتعهد أوروبا بالتصويت

لصالح القرار، مقابل تعهد فلسطيني بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وعدم تقديم طلب لاحق إلى مجلس الأمن ولا إلى الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة، خصوصاً المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC). ولم توافق القيادة الفلسطينية على العرض الأوروبي، ولم تستجب لمطالب العديد من الدول العربية، ولم ترضخ للتهديدات الأمريكية والإسرائيلية التي وصلت حدّ التهديد بإلغاء اتفاق أوسلو، وضمّ مناطق لـ"إسرائيل"، وتوسيع الاستيطان، وسحب بطاقات الشخصيات المهمة VIP.

وبالرغم من تقديم الطلب إلى مجلس الأمن إلا أنه لم يعرض للتصويت؛ خشية من عدم حصوله على الأصوات التسعة المطلوبة، وتجنباً للمواجهة التي يمكن أن تنشب ما بين القيادة الفلسطينية والإدارة الأمريكية، التي كانت تخشى من عواقب استخدام الفيتو، خصوصاً أن هذه الخطوة تتناقض مع إعلان التزامها بقيام دولة فلسطينية، واعتبار أن ذلك يحقق مصلحة أمريكية عملياً، كما صرح بذلك أوباما بلسانه. كما كانت الولايات المتحدة تخشى من عواقب الفيتو عربياً وإسلامياً، في مرحلة تشهد فيها المنطقة ثورات ومتغيرات، تريد الإدارة الأمريكية احتواءها، لا دفعها إلى مزيد من العداء معها.

لقد قدم الطلب إلى مجلس الأمن ولم تحدث المجابهة المتوقعة، بل حدثت مجابهة خفيفة، وذلك لأن القيادة الفلسطينية لم تطلب عرض الطلب على التصويت، ولم تقدم طلباً آخرَ إلى الجمعية العامة.

وجاء توقيت البت في الطلب الفلسطيني للانضمام إلى منظمة اليونسكو المقدم في فترة سابقة ليغير من الحسابات، فلم يفكر الرئيس عباس بتأجيل التصويت على الطلب؛ لأنه يخشى أن يواجه برد فعل مشابه لما حدث عندما تمّ تأجيل تقرير جولدستون، فأصدر أوامره للمضي في الأمر، ما سمح بحصول فلسطين على العضوية الكاملة في اليونسكو، الأمر الذي أغضب الإدارة الأمريكية و"إسرائيل"، وجعلهما يمارسان العقوبات التي هددتا باللجوء إليها.

ولكن تمّ الاتفاق الأمريكي – الفلسطيني بتجميد الطلب الفلسطيني في مجلس الأمن، وعدم تقديم طلبات جديدة للانضمام إلى وكالات أممية أخرى، وإعطاء اللجنة الرباعية مهلة لإنجاح مبادرتها تنتهي في 2012/1/26، يتم فيها تقديم وجهتي النظر الفلسطينية والإسرائيلية حول الحدود والأمن، مقابل تحويل العائدات الضريبية الفلسطينية التي أوقفت "إسرائيل" تحويلها، وإعادة المساعدات الأمريكية.

وبالفعل، قدم الجانب الفلسطيني وثيقة إلى اللجنة الرباعية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، تحمل وجهة نظره في الحدود والأمن، وهي الوثيقة نفسها التي سبق وأن قدمت إلى حكومة إيهود أولمرت خلال المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية سنة 2008 التي لم تتوصل إلى اتفاق بالرغم من الحديث عن التقدم الملموس الذي أحرزته. لقد جاء في هذه الوثيقة تأكيد فلسطيني على الموافقة

على مبدأ تبادل الأراضي بنسبة 1.9%، وأن تكون الدولة الفلسطينية القادمة منزوعة السلاح، والموافقة على مرابطة قوات دولية[155].

لقد رفضت الحكومة الإسرائيلية تقديم وجهة نظرها حول الحدود والأمن، لأنها لن تفعل ذلك، كما تقول، إلا من خلال مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، كما رفضت للسبب نفسه استلام الوثيقة الفلسطينية.

وعندما عقدت المفاوضات التي سميت "استكشافية"، في عمّان في كانون الثاني/ يناير 2012، رفض المندوب الإسرائيلي إسحق مولخو Isaac Molcho تقديم وثيقة إسرائيلية، لأن الحدود يجب أن ترتبط بمدى الأمن الذي يمكن أن تحققه السلطة، وبموافقتها على تأجيل القدس، وتصفية قضية اللاجئين من الناحية العملية.

خطاب عباس في الأمم المتحدة:

إن الخطاب الذي ألقاه الرئيس عباس في الأمم المتحدة[156] كان من الممكن أن يؤسس بما احتواه من رواية تاريخية تعكس المعاناة الفلسطينية وتؤكد على الحقوق بصورة غابت عن الخطاب الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن؛ علامة فاصلة على أن مرحلة المفاوضات بشكلها الذي اتخذته طوال السنوات الماضية قد انتهت، وأن مرحلة أخرى لم تتضح معالمها حتى الآن على وشك أن تبدأ. لقد كان من الممكن البناء على خطاب الأمم المتحدة لبلورة بديل استراتيجي فلسطيني متكامل، وترك التهديدات اللفظية بالبدائل التي تتحدث عن حلّ السلطة وتسليم مفاتيحها تارة، وعن استقالة الرئيس تارة أخرى، وعن أن السلطة لم تعد سلطة تارة ثالثة، وتارة رابعة عن تحقيق المصالحة والاكتفاء بخطوات محدودة، بحيث أصبحنا أمام "عملية مصالحة" تذكرنا بـ"عملية السلام" التي تحولت منذ زمن بعيد إلى "عملية" من دون سلام، ونأمل ألا تتحول عملية المصالحة إلى "عملية" من دون مصالحة حقيقية. وكل ذلك يشير إلى أن خطاب عباس فَقَدَ محتواه الجاد بعد فترة وجيزة من إلقائه. وقد تكرس ذلك من خلال وقف التوجه إلى الأمم المتحدة، والاكتفاء بالوقوف أمام باب مجلس الأمن دون التصويت على الطلب الفلسطيني، وعدم تقديم طلبات أخرى للجمعية العامة والوكالات التابعة لها، وعدم تفعيل القرارت السابقة، خصوصاً الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ) وتقرير جولدستون.

ويتكرر الأمر نفسه من خلال التعامل مع المقاومة الشعبية، حيث أصبح الجميع بما في ذلك فتح وحماس ومختلف الفصائل يتبناها، وكأنه شعار للاستهلاك، دون وضع خطة شاملة قادرة على زجّ طاقات الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده في المقاومة الشعبية التي تشمل أشكالاً لا حصر لها يمكن أن يسهم فيها الجميع.

"إسرائيل" ومسار التسوية السلمية:

لقد كان الربيع العربي، واندلاع الثورات في تونس ومصر، ومن ثم في اليمن وليبيا وسورية، وانعكاساته على بقية البلدان العربية؛ وقع الزلزال على "إسرائيل"؛ لأنه يؤشر إلى أن الأوضاع العربية التي اتسمت بالضعف والتجزئة والتخلف والتبعية قد بدأت بالانهيار، والتي استمرت عشرات السنين وأعطت "إسرائيل" مزايا هائلة، ومكنتها من الاحتفاظ بتفوقها العسكري، واحتفاظها باحتلال فلسطين والجولان، وبعقد معاهدتي سلام مع مصر والأردن، وفتح علاقات متنوعة مع سبع دول عربية أخرى. وبالرغم من القلق العام في "إسرائيل" من التغيرات الحاصلة في العالم العربي، إلا أن ردود الفعل الإسرائيلية إزاءها، فيما يتعلق بمسار التسوية تباينت في اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: وهو السائد، ويمثله رئيس الحكومة ووزير خارجيته؛ يرى أن ما يحدث في المنطقة العربية يعزز السياسة الإسرائيلية التي تعتمد على القوة، وأن ما لا يحلّ بالقوة يُحلّ بالمزيد من القوة. هذه السياسة التي تحافظ على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية، لأن هذا يعطي لـ"إسرائيل" عمقاً جغرافياً واستراتيجياً، ومزايا مختلفة سياسية وأمنية واقتصادية، ويمكنها من تهويد ومصادرة مساحات جديدة من الأرض، تمهيداً لضمها إليها في فترة لاحقة، عند توفر ظروف مناسبة[157].

ووصلت المخاوف الإسرائيلية إلى حدّ أن نتنياهو تحدث مراراً عن احتمال عودة الجبهة الشرقية، خصوصاً بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، والحديث عن حلف يجمع إيران والعراق وسورية ويمتد إلى الأردن، وعودة المخاطر وتزايدها بعد سقوط نظام حسني مبارك الحليف الأول والموثوق لـ"إسرائيل".

الاتجاه الثاني: يمثله الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز وبقايا اليسار وبعض القيادات العسكرية والأمنية السابقة، ويرى ضرورة الإسراع في التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، تقوم على إقامة دولة فلسطينية، لئلا ينقلب الربيع العربي على "إسرائيل"، وحتى تتمكن الولايات المتحدة وأوروبا و"إسرائيل" من إقامة حلف عالمي تشارك فيه الدول العربية، خصوصاً الخليجية؛ لمواجهة إيران، واستعداداً لاحتمال شنّ حرب ضدها، لمنعها من الحصول على القنبلة النووية، ومنع صعودها وتزايد تأثيرها في المنطقة على حساب "إسرائيل"[158].

آفاق مسار التسوية السلمية:

إن الأسباب والعوامل التي أدت إلى إخفاق جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى استئناف المفاوضات طوال السنوات الماضية لا تزال قائمة، ويضاف إليها أن سنة 2012 هي سنة الانتخابات الرئاسية الأمريكية حيث تنشغل إدارة البيت الأبيض بشؤونها الداخلية، وتكون أكثر انحيازاً

لـ"إسرائيل" حتى تفوز بالأصوات اليهودية والمؤيدة لـ"إسرائيل" في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ما طرحه إسحق مولخو على صائب عريقات في أثناء "اللقاءات الاستكشافية" في عمّان يدل على أنّ الشروط والإملاءات الإسرائيلية لا تزال على حالها، بل ازدادت تطرفاً من خلال الإصرار على الاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة لـ"الشعب اليهودي"، وعلى أن عودة اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية دون اعتراف إسرائيلي بأي مسؤولية عن معاناتهم، ورفضها لعودة أيَّ لاجئ فلسطيني تطبيقاً لحقّ العودة؛ في الوقت الذي تشدد فيه حكومة نتنياهو على الاحتفاظ بالقدس، وعلى ضرورة فرض شروط وترتيبات أمنية واستيطانية لا تقتصر على تكريس حدود جدار الفصل العنصري، بل تصل إلى حدّ ضمّ الكتل الاستيطانية، والاحتفاظ بغور الأردن لفترة غير محددة، ومناطق آمنة على نهر الأردن والخط الأخضر، وإقامة مناطق عسكرية وأمنية وشوارع واصلة ما بين المستعمرات، ما يجعل من المستحيل على أي قيادة فلسطينية مهما كانت معتدلة أن تقبل بهذه الشروط المذلة[159].

لم يكن كافياً الحديث عن اتخاذ قرارات تغير وجه الشرق الأوسط، كما صرح نبيل أبو ردينة[160]، أو أن السلطة لا يمكن أن تبقى بوضعها الحالي "سُلطة بلا سُلطة" كما صرح الرئيس أبو مازن[161]، أو أن "الوضع الراهن للسلطة الفلسطينية سيكون محل بحث جدي العام المقبل، بما في ذلك اتخاذ قرارات استراتيجية" كما صرح عريقات[162]. ولم يوضح عريقات ما هي "القرارات الاستراتيجية" التي تنوي السلطة اتخاذها، ولكن يمكن ملاحظة أنه قد يكون من ضمنها:

- الاستمرار في السعي الفلسطيني لنيل عضوية كاملة في الأمم المتحدة.
- اللجوء إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمؤسسات الدولية لإدانة "إسرائيل"، والسعي إلى إجراءات بحقها، على خلفية استمرارها بمصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان، وإقامة مستعمرات جديدة، وفيما يخص جميع الإجراءات الاحتلالية، خصوصاً في مدينة القدس.
- دعوة الدولة الحاضنة لميثاق جنيف الرابع لسنة Fourth Geneva Convention 1949 وهي سويسرا لدعوة الدول المتعاقدة لتفعيل هذا الميثاق وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.
- تفعيل المقاومة الشعبية، خصوصاً بعد أن أصبحت محل توافق وطني مشترك، بعد أن تمّ التوافق عليها بين محمود عباس وخالد مشعل في 2011/11/24 في اجتماعهما في القاهرة، وبعد أن قال مشعل: إن قوة المقاومة الشعبية مثل تسونامي، خصوصاً في مرحلة الربيع العربي.

لكن ما لم تقله القيادات الفلسطينية بصورة رسمية تصرح به وتلمح له في تصريحات فردية. فقد قالت حنان عشراوي عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة إن سحب الاعتراف بـ"إسرائيل" سيكون أحد الخيارات في نهاية المطاف، في حال استنفاذ كل التحركات الممكنة، بالرغم من اعترافها بأن هذا الأمر لم يطرح للنقاش في المنظمة حتى الآن[163]. وأشار محمد اشتية عضو اللجنة المركزية في فتح

إلى احتمال إلغاء السلطة للاتفاقات الموقعة مع "إسرائيل"، وهذا يشمل الاعترافات المتبادلة بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير، وأضاف أن السلطة بعد ذلك لن تفرق بين رام الله ويافا[164]. أما محمد مصطفى، رئيس صندوق الاستثمار والمستشار الاقتصادي للرئيس محمود عباس والذي كان أحد المرشحين لتولي منصب رئيس الوزراء، فقد طالب مراراً بضرورة إلغاء بروتوكول باريس الاقتصادي Paris Protocol[165]. وصرح أبو مازن مراراً وتكراراً بأنه لن يترشح في الانتخابات القادمة، وألمح بأنه لن يبقى رئيساً لسلطة بلا سلطة، وأشبه برئيس بلدية، كما صرح بأن الحكومة الإسرائيلية تقضي على حلّ الدولتين. أما صائب عريقات فقد هدد بتبني حلّ الدولة الواحدة.

بناء على ما تقدم، فإن كل هذه المؤشرات تدل على أن مرحلة اتفاق أوسلو، والمفاوضات الثنائية والرعاية الأمريكية الانفرادية لما يسمى "عملية السلام"، في ظلّ دور "شاهد الزور" الذي تلعبه اللجنة الرباعية الدولية قد انتهى، وأن مرحلة جديدة بدأت أو على وشك أن تبدأ ويجب الاستعداد لها.

إن الاستمرار في الحديث عن الخيارات البديلة دون بلورتها واعتمادها؛ أدى سابقاً وسيؤدي لاحقاً إلى العودة لاستئناف المفاوضات بشكل أسوأ، ولو تحت مسميات مختلفة، سواء أكانت "تقريبية"، أم "استكشافية"، أم "غير مباشرة". كما أنه يضعف الموقف الفلسطيني ويفقده المصداقية ويستدعي الضغوط الخارجية، خصوصاً الأمريكية والإسرائيلية. لذا يجب العمل على رفع السقف الفلسطيني، والتركيز على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وإعادة تشكيل المنظمة على أسس وطنية وديموقراطية وعبر شراكة حقيقية، بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي، وإعادة النظر بشكل ووظائف والتزامات السلطة، بحيث تكون قادرة على تجسيد المصلحة الوطنية العليا والبرنامج السياسي، الذي يشكل الحد الأدنى المشترك، وتكون أداة من أدوات المنظمة، وتحيل المهمات السياسية إلى المنظمة بحيث تركز على المهمات الإدارية والخدمية.

وإذا رفضت "إسرائيل" التعامل مع السلطة، بعد تغيير شكلها ووظائفها، وأوقفت العمل بالتزاماتها وقامت بتقويضها، فإنها ستتحمل المسؤولية عن ذلك، فالسلطة مصلحة إسرائيلية كذلك. إن السلطة يجب أن تكون سلطة صمود، ومرحلة على طريق دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، وخدمة الشعب الفلسطيني، لا أن ترتبط بشروط والتزامات وقيود إسرائيلية مجحفة بحيث تصبح وكيلاً أمنياً واقتصادياً للاحتلال. كما لا يعقل أن تؤدي المصالحة الوطنية إلى إعادة إنتاج البرامج التي لم تنجح، وعلى رأسها برنامج المفاوضات الثنائية، لأن أهمية الوحدة الوطنية أنها تجعل إمكانية عملية لشقّ خيارات وبدائل جديدة. فآخر ما يحتاج إليه الشعب الفلسطيني أن تكون المصالحة منصة لاستئناف المفاوضات الثنائية والعودة للدوران في الحلقة المفرغة من المفاوضات من أجل المفاوضات، التي استخدمتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لإيجاد حقائق احتلالية استيطانية، تجعل إحدى صيغ الحل الإسرائيلي هي الحل الوحيد المطروح والممكن عملياً.

إن ما سبق لا يعني أن الخيارات المطروحة إما الاستمرار في الوضع الراهن، أو العودة إلى استئناف المفاوضات، أو إغلاق هذه الصفحة نهائياً، بل إن هناك خيارات أخرى دعا إليها مسؤولون إسرائيليون حاليون طالبوا بفرض حلّ انتقالي طويل الأمد متعدد المراحل، أحد عناوينه إقامة دولة ذات حدود مؤقتة، ودعا إليها مسؤولون إسرائيليون أمنيون وعسكريون سابقاً تقضي بتنفيذ خطوات أحادية الجانب من الطرفين تمهد الطريق للاتفاق حين يتوفر الظرف المناسب، وتقطع الطريق على التداعيات المحتملة إذا استمر الجمود مسيطراً على الأجواء في منطقة الشرق الأوسط. وهناك أصوات في "إسرائيل" تدعو إلى تبادل الأراضي والسكان، وإلى إقامة الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن، أو إنشاء الدولة الأردنية الهاشمية الفلسطينية.

محمود عباس أبدى مرونة شديدة، حيث وافق على خريطة الطريق الدولية، بالرغم من أن "إسرائيل" لم توافق عليها، بل قدمت عليها 14 تحفظاً نسفتها من الأساس، ووافق على تطبيقها من جانب واحد، وذهب بعيداً في التنسيق الأمني إلى حدّ التعاون الأمني، وأعاد بناء الأجهزة الأمنية في الضفة لتقوم بهذا الدور على أحسن وجه، ووافق على المشاركة بقمة أنابوليس، وخاض مفاوضات مباشرة مع حكومة أولمرت دون شروط طوال سنة 2008، ثم استأنف المفاوضات التقريبية في 2010، ثم تحولت لمدة شهر إلى مفاوضات مباشرة افتتحت في واشنطن، ثم وافق على المبادرة الفرنسية، وخطاب الرئيس أوباما الذي ألقاه في 2011/5/9، وعلى مبادرات اللجنة الرباعية بما في ذلك مبادرتها التي قدمتها بعد خطابه أمام الأمم المتحدة، ولكن موقف "إسرائيل" مثّل جداراً مانعاً لأي تحرك جدي نحو التسوية السلمية، حتى ضمن أُطر ومعايير "الشرعية الدولية".

خاتمة

بالرغم من أن المشهد الإسرائيلي الفلسطيني لم يشهد أحداثاً كبيرة خلال سنة 2011، إلا أنه تأثر بعدد من المعطيات الرئيسية:

- جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف اليميني والتشدد الديني.
- حالة التفكك وإعادة البناء التي شهدها حزب العمل.
- الحراك الاجتماعي الاحتجاجي الواسع للطبقة المتوسطة، نتيجة غلاء المعيشة وتكاليف الحياة.
- حالة الارتباك والقلق الإسرائيلي نتيجة الأحداث والتغيرات في العالم العربي، واحتمال تشكُّل بيئات معادية محيطة بـ"إسرائيل"، بسبب صعود التيارات الإسلامية والوطنية.
- الإصرار الإسرائيلي على الاستمرار في برامج الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية، وفي حصار قطاع غزة، وتعثر مسار التسوية السلمية، ولجوء قيادة م.ت.ف إلى مجلس الأمن للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

• الاتجاه الإسرائيلي نحو مزيد من العسكرة والإجراءات الأمنية، لمواجهة التغيرات في المنطقة، والاستحقاقات التي قد تنشأ عن انسداد مسار التسوية السلمية.

ولا يبدو أن ثمة تغيرات جوهرية سيشهدها الوضع الإسرائيلي في المدى القريب المنظور، وغالباً ما سيمضي المجتمع الإسرائيلي في اتجاه نحو مزيد من التطرف اليميني والديني، بينما ستجد الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية فرصاً قوية في الفوز في الانتخابات القادمة وربما في تعزيز حجم أحزابها في الكنيست. وفي الوقت الذي سيتابع الإسرائيليون فيه التغيرات في المنطقة العربية بقلق، فإنهم سيحاولون تعزيز قوتهم الأمنية والعسكرية، وتوجيه الأحداث بما يخفف تأثيراتها المحتملة عليهم، إن لم يكن بمحاولة توجيهها لمصلحتهم، كما سيتابعون سياسات التهويد والاستيطان وبناء الحقائق على الأرض، غير آبهين كثيراً تبعثر مسار التسوية السلمية.

هوامش الفصل الثاني

[1] اتهمته ليفني بالتخاذل، وشبهته ببشار الأسد مدعية أنه سينزل عن الكرسي وهكذا فإن نتنياهو ليس هدية من السماء، انظر: جريدة **هآرتس**، 2012/1/5.

[2] **المستقبل**، 2011/1/18.

[3] جريدة **يديعوت أحرونوت**، 2011/9/12.

[4] المحاسب السابق لحزب كاديما ايتسيك حداد Itzik Hadad وخلال مقابلة أجراها معه مراسل القناة العبرية الأولى عدّ إدارة ليفني لحزب كاديما أشبه بمنظمة إجرامية، موقع جلوبال ريبورت Global-Report، 2011/12/9، انظر: http://www.global-report.com/disillusion/a1626

[5] ملخص سنة 2011، موقع نانا nana، 2011/12/30، انظر: www.nana10.co.il

[6] عدّ البعض من ساسة "إسرائيل" أن خطوة باراك شكل من الانتهازية، انظر: **الحياة**، 2011/1/19.

[7] أشار محلل إسرائيلي إلى أن المنافسة كانت شديدة جداً بين قيادات مخضرمة في حزب العمل المكونة من: عمرام متسناع Amram Mitzna وعمير بيرتس Amir Peretz وإسحق هرتسوغ Isaac Herzog وبين شيلي يحيموفيتش. يحيموفيتش استفادت من حركة الاحتجاج الاجتماعي التي عصفت بـ"إسرائيل" في صيف 2011 وعززت من طرحها الاقتصادي/ الاجتماعي الداعي إلى نسف المركزية والاحتكارية للعائلات الثرية الممسكة بالرسن الاقتصادي في "إسرائيل"، وصيانة حقوق العمال... انتخابها لقيادة حزب العمل يعني إعادة رفع راية الاشتراكية – الديموقراطية وعودة حزب العمل إلى منطقة المركز اليسار، أفي دبوش، "هنا بريميريز: كيف ستؤثر الاحتجاجات الاجتماعية على حزب العمل،" موقع ماكو Mako، 2011/9/12، انظر: www.mako.co.il

[8] موقع عرب 48، 2011/7/29.

[9] **الحياة**، 2011/11/23.

[10] صرح مشايخ البدو في النقب أن خطة برافر Prawer Plan الاقتلاعية ستشكل كارثة لهم، انظر: **هآرتس**، 2011/10/4، انظر: http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1488724؛ وكتب بن يونغستار مقالاً مثيراً حول الموضوع نفسه بعنوان "خطة برافر: خطة أخرى لمزيد من النهب والسلب والتمييز"، موقع حركة نضال اشتراكي Socialist Struggle Movement، انظر: http://maavak.org.il/maavak/?article=832

[11] **الشرق الأوسط**، 2011/4/15، وجريدة **معاريف**، 2011/4/14. وعددت **معاريف** أسماء متورطين ذوي علاقة بليبرمان.

[12] يشير حاييم برعام Haim Baram إلى أن ليبرمان يسيطر على المجتمع الإسرائيلي من خلال شخصية شفافة تُسمى بنيامين نتنياهو، ويُحقق أحلامه في مزيد من البطش والعربدة بالسلطة، حتى لو أدى ذلك إلى عزل "إسرائيل" دبلوماسياً على الصعيد الدولي كما حصل في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على سفينة مافي مرمرة التركية التي أبحرت برفقة سفن أخرى ضمن قافلة الحرية باتجاه غزة في 2010. راجع على موقع هاجادا Haggada (الضفة اليسارية) انظر: www.hagada.org/2011/09/09

[13] بدأت حرب استطلاعات للرأي تطفو على السطح منذ أن أعلن نتنياهو عن تقديم موعد الانتخابات التمهيدية في حزبه، فطرح لابيد نفسه وكذلك درعي ونوعام شاليط Noam Shalit والد الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط (سينضم لقائمة حزب العمل بكونه عضواً في هذا الحزب). راجع عن الاستطلاعات ما نشرته جريدة **هآرتس** في ملحقها "ذا ماركير" The Marker، 2012/1/9، انظر: http://www.themarker.com/news/1.1612476

[14] See site of Jeremy's Knesset Insider, http://knessetjeremy.com/category/knesset/polls

[15] في كلمة لنتنياهو في الكنيست ردّاً على اتهامات المعارضة لسياسته قال: "لن نقبل بصقة في وجه امرأة في الشارع"، وذلك في أعقاب انتشار ظاهرة إقصاء النساء ضمن المجتمع المتدين المتزمت (الحريدي)، حيث ازداد تأثير ونفوذ الجماعات المتدينة المتزمتة على الحيز العام الآخذ بالانحسار والتراجع، في: موقع جريدة **معاريف**، 2011/12/28، انظر: www.nrg.co.il

[16] Site of The Marker, 26/12/2011, http://www.themarker.com/news/1.1601122

[17] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الاحتجاجات في "إسرائيل" وتداعياتها، تقدير استراتيجي رقم (38)، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2011، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/4349؛ وصالح النعامي، "ثورة الخيام في إسرائيل: جذور، ودلالات وتداعيات،" موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2011/8/24؛ وإمطانس شحادة، "في صدد الاحتجاج الإسرائيلي: نحن شعب وليس اتحاد عمال...،" عرب 48، 2011/8/10.

[18] جوني منصور، "قراءة استراتيجية في عملية إيلات،" **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمّان، العدد 57، السنة 15، خريف 2011؛ وانظر:

Israel Security Agency—ISA (Shabak), Monthly Summery-August 2011, http://www.shabak.gov.il/SiteCollectionImages/english/TerrorInfo/reports/aug11report-en.pdf

[19] فحص نتنياهو إمكانية تقديم موعد الانتخابات للدورة القادمة للكنيست، إلا أن مشاورات جرت بين أحزاب الائتلاف الحكومي اتفقت على الحفاظ على استقرار سياسي وحزبي حتى الموعد الرسمي للانتخابات، انظر: **يديعوت أحرونوت**، 2011/12/6، انظر: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4158043,00

[20] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إعلان الدولة الفلسطينية: الاحتمالات والتداعيات، تقدير استراتيجي رقم (35)، بيروت، آب/ أغسطس 2011، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/4346؛ ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل طلب عضوية فلسطين في مجلس الأمن، تقدير استراتيجي رقم (40)، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2011، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/5889.html

[21] في تلخيصها لخطوة السلطة الفلسطينية بتقديم طلب العضوية الكاملة لفلسطين في هيئة الأمم المتحدة، أشارت مواقع إلكترونية في "إسرائيل" إلى أن هذه الخطوة كأنها لم تكن أو تحدث، أي اختفت وتهاوت بسرعة، في: موقع نانا، 2011/12/30.

[22] See Central Bureau of Statistics (CBS), http://www1.cbs.gov.il/www/yarhon/b1_e.htm

[23] تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شرقي القدس بلغ في نهاية سنة 2010 حوالي 284 ألفاً، وبناء على الزيادة السكانية السنوية التي تبلغ 2.9% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2011 نحو 292 ألفاً، انظر:

CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 95, http://www1.cbs.gov.il/shnaton62/shnaton62_all_e.pdf

[24] **الغد**، 2011/1/18.

[25] See *The Jerusalem Post* newspaper, 7/7/2011, http://dev2.jpost.com/Headlines/Article.aspx?id=228277; and Agence France-Presse (AFP), 15/1/2012.

[26] تشير أرقام معهد القدس للدراسات الإسرائيلية Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS) إلى أن عدد المستوطنين اليهود في شرقي القدس بلغ 193,700 نهاية سنة 2009، وبناء على الزيادة السكانية السنوية لليهود التي تبلغ 1.7% فإن عددهم يبلغ حوالي 200 ألف نهاية سنة 2011. انظر:

CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 95; and Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011* (Jerusalem: JIIS, 2011), p. 9, http://jiis.org/.upload/facts-2011-eng-internet.pdf

[27] CBS, http://www1.cbs.gov.il/www/yarhon/b1_e.htm

[28] See Sergio DellaPergola, *Jewish Demographic Policies: Population Trends and Options in Israel and in the Diaspora* (Jerusalem: The Jewish People Policy Institute (JPPI), 2011), p. 132, http://jppi.org.il/uploads/Jewish_Demographic_Policies.pdf; and CBS, Press Release: Departures and Returns in 2009 of Israelis Staying Abroad Continuously for More than a Year, 16/8/2011, www.cbs.gov.il/hodaot2011n/01_11_198e.pdf

[29] **الدستور**، 2011/2/2.

[30] قدس برس، 2012/1/11.

[31] **الدستور**، 2011/2/2.

[32] بالنسبة للسنوات 1990-2010 انظر:

CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2011n/21_11_045e.pdf

أما بالنسبة لسنة 2011 انظر: CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/21_12_053t1.pdf

[33] See CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.2, p. 88 and table 2.27, p. 163.

تشير دراسة لسرجيو ديلابيرجولا Sergio DellaPergola إلى أن عدد اليهود مطلع سنة 2010 بلغ نحو 13.43 مليون نسمة، انظر: Sergio DellaPergola et al., *World Jewish Population, 2010* (The North American Jewish Data Bank, 2010), http://www.jewishdatabank.org/Reports/World_Jewish_Population_2010.pdf

[34] The Main Findings of the 2012 Racism in Israel Report, The Coalition Against Racism, 30/4/2012, http://www.fightracism.org/en/Article.asp?aid=241

[35] Guttman Center for Surveys, *A Portrait of Israeli Jews: Beliefs, Observance, and Values of Israeli Jews, 2009* (Jerusalem: The Israel Democracy Institute and The AVI CHAI – Israel Foundation, 2012), http://www.idi.org.il/sites/english/events/Other_Events/Documents/GuttmanAviChaiReport2012_EngFinal.pdf

[36] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t11.pdf

[37] See site of Bank of Israel, http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mth/average/averge.htm

[38] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t11.pdf

[39] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t1.pdf

[40] تمّ احتساب هذه النسب بناء على الأرقام المتوفرة في:

Ministry of Finance of Israel, Government Revenues, 2011, http://www.ag.mof.gov.il/AccountantGeneral/BudgetExecution/BudgetExecutionTopNavEng

[41] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012, http://www.cbs.gov.il/hodaot2012n/16_12_012e.pdf

[42] See Ibid.

[43] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade-2011, CBS, 12/1/2012, http://www.cbs.gov.il/hodaot2012n/16_12_007e.pdf

[44] See Ibid.

[45] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.

[46] Ibid.

[47] Ibid.

[48] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 16.2, p. 714.

انظر حول الموضوع نفسه إحصائيات السلطة الفلسطينية في الفصل السابع من هذا الكتاب.

[49] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.

[50] See Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS), Report for Congress, 12/3/2012, http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf

[51] See Ibid.

[52] See Ibid.

[53] عكا أون لاين، 2011/5/31.

[54] Oil Refineries Ltd. (Bazan), Financial Statements as at March 31, 2011, 23/5/2011, http://www.orl.co.il/financialReports/FinRep23May11_En.pdf

[55] See *Yedioth Ahronoth* newspaper, 24/6/2011, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4086250,00.html

[56] 2010 Poverty and Social Gaps: Annual Report, Research and Planning Administration, National Insurance Institute, Jerusalem, November 2011, http://www.btl.gov.il/English%20Homepage/Publications/Poverty_Report/Documents/Poverty%20report%202010.pdf

[57] See *Yedioth Ahronoth*, 17/12/2011, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4162708,00.html; and *Globes* newspaper, 25/3/2012, http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000735955&fid=1725

[58] وكالة أنباء الشرق الأوسط، 2011/3/23.

[59] انظر: موقع صوت "إسرائيل" والتلفزيون الإسرائيلي (عربيل)، 2011/1/31، في:

http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?classto=InnerKlali&entity=708760&type=1&topic=188

[60] عربيل، 2011/2/21، في: http://www.iba.org.il/arabil/?entity=713896&type=1&topic=189

[61] انظر: **القدس العربي**، 2011/6/16.

[62] صفا، 2011/3/8؛ وانظر:

The Wall Street Journal newspaper, 8/3/2011, http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703386704576186861325527354.html?KEYWORDS=barakKEYWORDS%253Dbarak

[63] **الشرق الأوسط**، 2011/2/23.

[64] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t6.pdf

[65] *Globes*, 25/3/2012, http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000736283&fid=1725

[66] See *Ibid*.; and CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t6.pdf

[67] See Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS).

[68] See Israel Ministry of Foreign Affairs, 17/4/2011, http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2011/Cabinet_communique_17-Apr-2011.htm; and *Globes*, 4/5/2011, http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000642852&fid=1725

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لشهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2011.

[69] انظر: **القدس العربي**، 2011/4/20.

[70] انظر: **الشرق الأوسط**، 2011/6/20؛ وصفا، 2011/6/23؛ و**القدس العربي**، 2011/6/24.

[71] **الشرق الأوسط**، 2011/6/20.

[72] **القدس العربي**، 2011/7/12.

[73] **الخليج**، 2011/5/13؛ و**الغد**، 2011/7/14؛ وانظر:

Haaretz, 9/5/2011, http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-to-invest-1-billion-in-iron-dome-missile-defense-system-1.360610

[74] See Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS).

[75] *Haaretz*, 27/3/2011, http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israel-deploys-iron-dome-missile-defense-system-for-first-time-1.352100

[76] رويترز، 2011/6/3.

[77] **الحياة الجديدة**، 2011/6/28.

[78] هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2011/8/25.

[79] فلسطين أون لاين، 2011/3/31.

[80] **الحياة**، 2011/3/26.

[81] **السفير**، 2012/1/12.

[82] Israel Ministry of Foreign Affairs, 2/5/2012, http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Hamas+war+against+Israel/Palestinian_ceasefire_violations_since_end_Operation_Cast_Lead.htm

[83] See *The Jerusalem Post*, 30/10/2011, http://www.jpost.com/Defense/Article.aspx?id=243663; and *Haaretz*, 11/3/2012, http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/gaza-rockets-penetrate-israeli-defense-system-due-to-iron-dome-malfunction-1.417864

[84] سما، 2011/4/11؛ وبي بي سي، 2011/8/25.

[85] انظر: **الغد**، 2011/6/17؛ وانظر أيضاً:

The Jerusalem Post, 16/6/2011, http://www.jpost.com/Defense/Article.aspx?id=225183

[86] See site of Shabak, http://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/default.aspx

[87] **القدس العربي**، 2011/12/28.

[88] انظر: وحدة البحث الميداني، من الميدان: تقرير ميداني يرصد ويوثق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان، خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني (يناير) 2011 إلى 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011، موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2012/1/31، في: http://www.mezan.org/upload/13576.pdf

[89] See Shabak, http://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/default.aspx

[90] بالنسبة إلى أعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين والإسرائيليين 2007-2010، انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 91.
أما بالنسبة إلى أعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين خلال سنة 2011، انظر: **القدس العربي**، 2011/12/28؛ وبالنسبة إلى أعداد القتلى والجرحى الإسرائيليين خلال سنة 2011، انظر:
Shabak, http://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/default.aspx

[91] انظر: **القدس العربي**، 2011/5/16؛ و**الحياة**، 2011/5/17.

[92] جريدة **الوطن**، سورية، 2011/6/6؛ وانظر: **الحياة**، 2011/6/6.

[93] حول تفاصيل المرحلة الأولى من الصفقة، انظر: موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، 11-2011/10/18؛ وموقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2011/10/11؛ وموقع الجيش الإسرائيلي، 2011/10/13؛ وموقع إدارة السجون الإسرائيلية، 2011/10/15؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2011/10/18؛ و**السفير**، 2011/10/19؛ و**الحياة**، 2011/10/20.

[94] *Haaretz*, 18/12/2011, http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/second-stage-of-shalit-swap-complete-as-550-palestinian-prisoners-released-1.402168

[95] فلسطين أون لاين، 2011/12/19.

[96] فلسطين أون لاين، 2011/10/11.

[97] انظر: موقع فلسطينيو 48، 2011/6/23.

[98] انظر: **القدس العربي**، 2011/10/10.

[99] شبكة فلسطين الإخبارية، 2012/1/21، انظر: http://pnn.ps/index.php/prisoner/2051-4315-63-5-525-892-15

[100] مع حلول العام الجديد: 4500 أسير في سجون الاحتلال بينهم ست أسيرات، موقع مركز الأسرى للدراسات، 2012/1/2، انظر: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=16187

[101] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بتسيلم، معطيات حول الاعتقالات الإدارية في الضفة الغربية، 2012، انظر: http://www.btselem.org/arabic/administrative_detention/statistics

[102] أفرجت عنه السلطة الفلسطينية في 2010/10/11 بعد اعتقاله 12 يوماً أضرب فيها عن الطعام، الجزيرة.نت، 2010/10/12، انظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9B9DA1F-FBDC-4F60-A372-B9833A4C01EF.htm

[103] **الحياة**، 2011/12/18.

[104] فلسطين أون لاين، 2011/12/27.

[105] **الدستور**، 2012/2/22.

[106] **السبيل**، 2012/2/17.

[107] **الحياة**، 2012/4/2.

[108] انظر: **الشرق الأوسط**، 2011/4/1؛ و**القدس العربي**، 2011/4/2؛ وجريدة **الأخبار**، بيروت، 2011/4/5.

[109] **السفير**، 2011/6/28.

[110] **الغد**، 2011/1/24.

[111] **القدس العربي**، 2011/6/23.

[112] انظر: **الأيام**، رام الله، 2011/1/10؛ وفلسطين أون لاين، 2011/2/25.

[113] **القدس العربي**، 2011/7/20.

[114] انظر: **الغد**، 2011/4/14؛ و**الخليج**، 2011/7/4؛ و**الشرق الأوسط**، 2011/7/11؛ و**الحياة**، 2011/7/12.

[115] انظر: **الشرق الأوسط**، 2011/7/9؛ و**الخليج**، 2011/7/17.

[116] **الحياة**، 2011/11/4.

[117] **الحياة**، 2011/4/30؛ وقدس برس، 2011/5/26.

[118] انظر: **الشرق الأوسط**، وجريدة **النهار**، بيروت، 2011/3/16؛ وصفا، 16-2011/3/17.

[119] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، التقرير الأسبوعي لحماية المدنيين، 25-31 كانون الثاني/ يناير 2012، في: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_3441.pdf

[120] انظر: تصريحي عاموس جلعاد رئيس القسم الأمني والسياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، في: **الدستور**، 2011/3/15؛ و**الراي**، الكويت، 2011/4/11.

[121] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/11/4.

[122] انظر: فلسطين أون لاين، 2011/12/23؛ وموقع المشهد الصهيوني، 2011/12/23، في:
http://www.mshhad.net/article/2063.html

[123] **الشرق الأوسط**، 2011/2/9.

[124] جريدة **الرسالة**، غزة، 2011/4/24؛ وانظر:
The Jerusalem Post, 24/4/2011, http://www.jpost.com/MiddleEast/Article.aspx?id=217680

[125] رويترز، 2011/4/27.

[126] **الشرق الأوسط**، 2011/5/4.

[127] **الحياة**، 2011/4/29.

[128] معاً، 2011/4/28.

[129] انظر: رويترز، 2011/5/1.

[130] انظر: **الحياة الجديدة**، 2011/11/20؛ و**الغد**، 2011/11/26.

[131] **الحياة الجديدة**، 2011/11/27.

[132] قدس نت، 2011/4/30.

[133] موقع عرب 48، 2011/5/5.

[134] **الغد**، 2011/10/25.

[135] عرب 48، 2011/10/24؛ و انظر:
Haaretz, 24/10/2011, http://www.haaretz.com/print-edition/news/idf-recommends-freeing-fatah-prisoners-as-gesture-to-abbas-1.391617

[136] **الحياة الجديدة**، 2011/10/30.

[137] **الشرق الأوسط**، 2011/4/29.

[138] **الحياة**، 2011/4/29.

[139] معاً، 2011/4/28؛ وانظر تصريح ليبرمان أيضاً في: **الحياة**، 2011/3/15.

[140] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/12/28.

[141] عرب 48، 2011/6/30.

[142] **السبيل**، 2011/5/8.

[143] سما، 2011/3/20.

[144] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/5/1.

[145] Zaki Shalom, The Peace Process: From Oslo Parameters to Unilateral Actions, INSS Insight, no. 267, The Institute for National Security Studies (INSS), 12/7/2011, http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1310456675.pdf

[146] Remarks by the President in State of Union Address, Washington, D.C., site of The White House, 25/1/2011, http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/01/25/remarks-president-state-union-address

[147] انظر: قناة الجزيرة الفضائية، الدوحة، "كشف المستور،" 23-2011/1/26؛ وكشاف الجزيرة الذي نشر وثائق المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

[148] لمزيد من المعلومات، انظر: الجزيرة.نت، انظر: http://www.aljazeera.net/specialpages/palestine

[149] انظر: **البيان**، 2011/1/26؛ و**الحياة**، 2011/1/29.

[150] انظر: **الحياة الجديدة**، 2011/8/14؛ و**القدس العربي**، 2011/9/5؛ وانظر:
Yedioth Ahronoth, 14/8/2011; and *The Jerusalem Post*, 30/11/2011.

[151] معاً، 2011/2/18؛ وانظر:
United States vetoes Security Council resolution on Israeli settlements, site of UN News Centre, 18/2/2011, http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=37572

[152] صائب عريقات، "الوضع السياسي على ضوء استمرار وقف المفاوضات ونجاح الخيارات الفلسطينية،" الدراسة رقم 5، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 – آذار/ مارس 2011، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، انظر: سما، 2011/3/20، في: http://www.samanews.com/uploads/110320135542c7R0.pdf

[153] **الحياة**، 2011/8/28.

[154] قررت الجامعة العربية في اجتماعها في حزيران/ يونيو 2011 عن دعم التوجه الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين، وأكدت على هذا القرار في كل اجتماعاتها اللاحقة ولحين تقديم الطلب في 23 أيلول/ سبتمبر 2011.

[155] الوثيقة الفلسطينية حول الحدود والأمن؛ قدمت إلى اللجنة الرباعية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وقدمها صائب عريقات لإسحق مولخو في كانون الثاني/ يناير الماضي.

[156] خطاب الرئيس في الأمم المتحدة، وفا، 2011/9/23.

[157] عبّر رئيس وأركان الحكومة الإسرائيلية، خصوصاً وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان ووزير التخطيط الاستراتيجي موشيه يعلون، إضافة إلى بنيامين نتنياهو عن هذا الاتجاه.

[158] عبّر يوسي بيلين نظير ياسر عبد ربه بالتوقيع على اتفاقية جنيف والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز عن هذا الاتجاه.

[159] انظر مثلاً: **القدس العربي**، 2012/2/21.

[160] عرب 48، 2011/11/3.

[161] انظر: معاً، 2012/3/18؛ وعرب 48، 2012/4/13.

[162] **القدس**، 2011/12/24.

[163] وفا، 2011/12/26.

[164] **الشرق الأوسط**، 2011/12/25.

[165] انظر مثلاً: وفا، 2011/9/29.

The Palestinian Strategic Report 2011

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 الذي يصدر للعام السابع على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2011، بل وجانباً من سنة 2012؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، وبمسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-11-6

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت